



جنگ

مغنى اللييب

عن كتب الأعاريب

الشيخ ابن عثيمين عن كتاب ابن هشام الانصاري

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له .

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . أما بعد : فإن لمغني اللبيب لابن هشام الأنصاري – رحمه الله – منزلة كبرى في نفسي ، ومكانة عظمى ، وفضلاً لا أنكره ، فهو أحد المفازع التي أفزع إليها – بعد التوكل على الله – إذا سلكت إلى مسألة نحويةٍ فجاً مظلماً ، أو سبيلاً معوجاً ، أو أخطأت الصراط الأقوم ، وكنت أجده الفج الواسع النير ، والطريق القويم ، والصراط المستقيم ، ولكني لعول الصبر ، وقلة الجلد ، سرعان ما أمل ، فإن لم أمل من إمعان النظر والتدقيق بالعبارة حتى أفهمها ، مللت من طول الموضوع وسعته ، فتجدني أقلب الصفحات أعدها أنتظر النهاية الولقد سررت جداً عندما علمت بمختصر المغني لفضيلة شيخنا محمد بن صالح العثيمين ، فأملت أن يكون بغيتي ، فلست أضيق ذرعاً بإمعان الفكر الذي يحتاجه كل مختصر ، ولكني أضيق بسعة الموضوع الذي هو سمة كل مطول .

ولما رأيته مخطوطاً عَرَضَ لي الاعتناءُ به ، والسعي في نشره ، دون الإضافات والتعليقات ، فلست أهلاً لها ، ولا أرى هذا عليَّ إلا واجباً ، وهي محاولة لعلها تكون بإذن الله ناجحةً في خدمة لغة الكتاب العزيز ومن طلبها ، فتوكلت على الله وبدأت .

ونظراً لقلة الخبرة ، ولقصر النظر عن الاستقصاء ، فلن يسلم هذا الاعتناء من عيوب لا مصدر لها سوى صاحبه ، فإن تجد هذا أخي القارئ فغض الطرف عنه ، والتمس لأخيك العذر ، نسأل الله لنا ولك العفو والعافية . والله أسأل أن ينفع به ، وأن يرزقنا إخلاص النية ، وقبول العمل ، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما يحب ويرضى ، ويهدينا صراطه المستقيم . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. كتبه: فريدبن عبد العزيز الزامل السُّليم عنيزة في ٤ / ٨ / ١٤١٧هـ

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

الحمد لله رب العالمين ، ونصلى ونسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

هذا مختصر من المغني لابن هشام رحمه الله:

[حرف الألف]

(أ)

على وجهين : أحدهما : أن تكون لنداء القريب ، كقوله : - أفاطم مَهلاً بعضَ هذا التدَلُّلِ وهي [وَإِنْ كُنتِ قَدْ أَزمَعتِ صَرمِي فَأَجهي] الثاني : أن تكون للاستفهام ، كقولك : أزيدٌ قائم ؟ وهي أصل أدوات الاستفهام ، ولذلك اختصت بأمور ؛ أحدها : حذفها ، كقوله : - فوالله مَا أدري وإنْ كنتُ دارياً بسبع رمينَ الجمرَ أَمْ بِثَهَانِ "الثاني : أنها تجمع بين التصور والتصديق ، وغيرها إما للتصديق كـ(هل) ، أو للتصور كبقية الأدوات. الثالث : أنها تدخل على الإثبات والنفي ، مثل : {أَلَمُ نَشرَحْ لَكَ} " الرابع : تمام التصدير ، فلا تذكر بعد (أم) التي للإضراب ، فلا يقال : قام زيدٌ أم أقعد . ويقال : أم هل قعد . وإذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو (ثم) أو الفاء قدمت على العاطف ، مثل : {أولم يسيروا}، {أثم إذا ماوقع آمنتم به}، {أفلم يسيروا}" وغيرُها يتأخر مثل : {فهل أنتم مسلمون}، وعلى هذا فتكون الجملة التي بعد العاطف معطوفة على ما قبلها ، هذا مذهب سيبويه" والجمهور ، وخالف الزنخشري وجماعة ، فقالوا الهمزة في موضعها قبلها ، هذا مذهب سيبويه" والجمهور ، وخالف تقدر بحسب المقام ، وهو ضعيف لعدم والمعطوف عليه جملة محذوفة بين الهمزة والعاطف تقدر بحسب المقام ، وهو ضعيف لعدم المراده.

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام إلى معانٍ ثمانية تفهم من السياق:

الأول: التسوية ، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، مثل:

{ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم } ، ما أبالي أقمت أم قعدت . الثاني : الإنكار الإبطالي ،

(أجل):

حرف جواب كـ(نعم)، فتكون تصديقاً للمخبر، وإعلاماً للمستخبر، ووعداً للطالب. (إذن):

حرف عند الجمهور ، وهي للجواب والجزاء ، وقد تتمحض للجواب ، والأكثر أن تقع في جواب (إنْ) أو (لو) ظاهرتين أو مقدرتين ، مثال المقدر قوله تعالى : {إذاً لذهب كل إله بها خلق} ، ويوقف عليها بالألف كها تكتب به ، وقيل بالنون ، وقيل إن عملت فبالألف وإلا فبالنون للفرق بينها وبين (إذا) .

وتنصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالها ، أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية ، وقيل أو بالظرف أو بالنداء أو الدعاء أو بمعمول الفعل

(إِنْ):

على أربعة أوجه: [الأول]: شرطية ، مثل: {إن ينتهوا يغفر لهم} . الثاني: نافية ، وتدخل على الجملتين ، نحو قوله تعالى: {إنْ أمهاتهم إلاَّ اللائي ولدنهم} ، {إنْ يقولون إلا كذبا}. ولا يشترط أن تقع بعدها (إلا) كقوله تعالى: {إن عندكم من سلطان بهذا} والأكثر إهمالها وقيل

بل تعمل عمل (ليس). الثالث: مخففة من الثقيلة، وتدخل على الجملتين، فإن دخلت على السمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والأكثر أن يليها ماضٍ ناسخ، ثم مضارع ناسخ، ثم ماضٍ غير ناسخ ثم مضارع غير ناسخ، ولا يقاس على الأخيرين. الرابع: زائدة، وأكثر ما تقع بعد (ما) النافية، كقوله: - [بني غدانة] مَا إنْ أنتمُ ذَهَبٌ [ولا صَريفٌ ولكن أنتم الخَزَفُ]

(أَنْ) :

تأتي اسهاً ضميراً ، نحو: أنت ، والتاء حرف خطاب عند الجمهور ، وتأتي حرفاً على أربعة أوجه : [الأول]: أن تكون حرف مصدر ناصباً للمضارع فتقع مبتداً نحو : {وأن تصوموا خير لكم}. وفاعلاً في نحو: يعجبني أن تقوم. ومفعولاً نحو: أحب أن تقوم، ومجروراً نحو: {من قبل أن تأتينا}، وقد تهمل حملاً على (ما) المصدرية ، كقوله تعالى : {لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة} على قراءة الرفع . الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته ، كقوله تعالى : {أفلا يرون أنْ لا يرجع إليهم قولاً } ، وإذا دخلت على الجملة الاسمية نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وخبره جملة ، إلا أن يذكر اسمها فيجوز الأمران كقوله : - بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مَريعٌ وأنْك هُنَاكَ تكونُ الثِّهالا الثالث: أن تكون مفسرة بمعنى (أي) كقوله تعالى: { فأوحينا إليه أن اصنع الفلك}. وأنكرها الكوفيون ، قال المؤلف وهو عندى متجه ، ويشترط أن لا يدخل عليها جارٌّ ، وأن تقع بين جملتين السابقة فيها معنى القول دون حروفه إلا أن يكون القول مؤولاً بغيره كما في قوله تعالى: {ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربي وربكم } أي ما أمرتهم إلا بها أمرتنى به إلخ.. الرابع: أن تكون زائدة ، مثل قوله تعالى: {فلها أن جاء البشير} ، وتفيد التوكيد كسائر الزوائد . وزيد على هذه الأوجه أوجه أخرى ، منها : [الأول] : أن تكون شرطية ، قاله الكوفيون ورجحه المؤلف. الثاني: النفي. الثالث: معنى (إذ) ذكره بعضهم في قوله تعالى: {بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم}

(إِنَّ) :

على وجهين : [الأول] : أن تكون حرف توكيد فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تنصبها في لغة كقوله : - إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنا أُسْداً ، وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً . الثاني : أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم) كقول ابن الزبير رضي الله عنه : "إنَّ وراكبها" . لمن قال له : "لعن الله ناقةً حملتني إليك" . (أَنَّ):

على وجهين : [الأول]: أن تكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهي موصول حرفي تؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر من لفظه مضافاً إلى اسمها ، مثل : بلغني أنَّك قائم ، أي قيامك ، وإن كان جامداً قدِّر بالكون ، مثل : بلغني أنَّك زيدٌ ، أي كونك زيداً . الثاني : أن تكون لغةً في (لعلَّ)

(أم) :

على أربعة أوجه: [الأول]: أن تكون متصلة ، وهي التي لا يستغني ما قبلها عن ما بعدها ، وتقع بعد همزة التسوية ، نحو: سواء على أقمت أم قعدت ، وبعد همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين ، نحو: أزيدٌ قائم أم عمرو ، فالواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً والكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ولابد أن تكون بين جملتين في تأويل مفردين كما في الآية والتقدير: سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه . والواقعة بعد همزة التعيين بخلافها فيها ذكر ، فتقع بين مفردين كالمثال ، أو جملتين ليستا في تأويل المفردين ، كقوله : - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً شُعَيثُ بنُ مِنقَر

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة ، وهي التي لا يفرقها الإضراب وتقع في الخبر المحض ، كقوله تعالى: {تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه } وفي استفهام بغير الهمزة كقوله تعالى: {قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور } ، وفي استفهام بالهمزة إذا خرج عن معناه الأصلي ، كقوله تعالى: {ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها

} لأن الهمزة هنا للإنكار ، وقال أبو عبيدة : إنها قد تفارق الإضراب للاستفهام المجرد . الثالث : أن تقع زائدةً ، كقوله : - يَا لَيتَ شِعْرِي وَلا مَنجَا مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى العَيشِ بَعْدَ الشَّيبِ مِنْ نَدَم الرابع : أن تكون للتعريف كما نقل عن حمير وطيء مثل : أَمْقَمَر .

(أل):

على ثلاثة أوجه: [الأول]: أن تكون اسماً موصولاً مشتركاً ويوصل بها اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة واسم التفضيل، وقد توصل بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع وذلك خاص بالشعر. الثاني: أن تكون حرف تعريف إما للعهد أو للجنس، والعهد إما ذكري أو ذهني أو حضوري، والجنس إما لاستغراق الأفراد، أو استغراق خصائص الأفراد، أو لتعريف الماهية. الثالث: أن تكون زائدة، إما لازمة كالتي في الأسهاء الموصولة، والمقارنة للأعلام كراليسع)، وإما للمح الأصل كالداخلة على الأسهاء المنقولة من مجرد صالح لها كرحارث) و (عباس)، وهذا النوع سهاعي فلا يقال: المحمد، وإما للضرورة، كقوله: -كرحارث) و (عباس)، وهذا النوع سهاعي فلا يقال: المحمد، وإما للضرورة، كقوله: -لأول فالأول، وجاؤا الجهاء الغفر.

(أَمَا):

على وجهين: [الأول]: أن تكون حرف استفتاح كـ(أَلا)، وتكثر قبل القسم، كقوله: - أَمَا وَاللهِ إِنَّ الظُّلُمَ شُومُ [وَمَا زَالَ المُسِيءُ هَوَ الظَّلُومُ] الثاني: أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً، فالصواب أنها كلمتان؛ الهمزة و(ما) بمعنى حق، وموضعها نصب على الظرفية، وأنَّ وما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ، مثل: أمَا أني بك مغرم، وقال المبرد: موضعها نصب مصدراً لِرْحُقَّ) محذوفاً و(أن) وما بعدها فاعل به. وزاد بعضهم لها معنى ثالثاً: وهو العرض، فتختص بالأفعال، نحو: أمَا تقوم.

(أُمَّا):

ويقال: أيها، حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وقد لا تكون للتفصيل، كها في قولك: أمَّا زيد لل

فمنطلقٌ ،وسُمع: "أما قريشاً فأنا أفضلها". وهو دليلٌ على أنّه لا يلزم أن يقدر في (أمّا): مها يكن من شيء ، بل يقدر ما يليق بالمحل ، فالتقدير هنا : مها ذكرت قريشاً.. إلخ (إمّا): ويقال: إيها. وهي حرف عطف عند الأكثر في نحو: جاءني إما زيدٌ وإما عمرو، وقيل لا ونقل الإجماع عليه. ولها خمسة معانٍ: أحدها: الإبهام، كقوله تعالى: {إما يعذبهم وإما يتوب عليهم} . الثاني: الشك، نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو. الثالث: التخيير، نحو: {إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً}. الرابع: الإباحة، نحو: تعلم إما فقهاً وإما نحواً. الخامس : التفصيل، كقوله تعالى: { إما شاكراً وإما كفوراً }.

(أو) :

العاطفة ، لها اثنا عشر معنى ؛ الأول : الشك ، نحو : {لبثنا يوماً أو بعض يوم} . الثاني : الإبهام ، {وإنّا أو إياً كم لعلى هدى} . الثالث : التخير ، وهي التي تقع بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع [مثل]: تزوج هنداً أو أختها . الرابع : الإباحة ، وهي التي تقع بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع [مثل]: جالس العلماء أو الزهاد ، فيباح الجميع ، فإن تقدمها (لا) الناهية امتنع الجميع ، كقوله : {ولا تطع منهم آثهاً أو كفوراً} . الخامس : الجمع المطلق كالواو ، كقوله امتنع الجميع ، كقوله : {ولا تطع منهم آثهاً أو كفوراً} . الخامس : الجمع المطلق كالواو ، كقوله : - [وقد زَعَمَتْ ليلي بِأنِي فاجرً] لِنَفسي تُقاها أو عَليها فُجُورُها السادس : الإضراب كـ(بل) ، بشرطين : إعادة العامل ، وتقدم نفي أو نهي [مثل] : ما قام زيدٌ أو ما قام عمروٌ . لا يقم زيدٌ أو لا يقم عمرو ، وقال الكوفيون " : تأتي للإضراب مطلقاً كقوله : - كَانُوا تُهَانِينَ أَوْ زَادُوا تُهَانِينَ أَوْ زَادُوا تُهَانِينَ الْوُ رَادُوا تُهَانِينَ أَوْ وَادُوا تَهانِينَ الله وعلى أو حرف . [لؤلا رَجَاؤكَ قَدْ قَتَلْتُ أَولادي] السابع : التقسيم ، [نحو]: الكلمة اسم أو فعل أو حرف . الثامن : أن تكون بمعنى (إلا) الاستثنائية فينتصب المضارع بعدها أيضاً ، نحو: لألزمنك أو تقضيَ كيني . التاسع : أن تكون بمعنى (إلى) فينتصب المضارع بعدها أيضاً ، نحو: لألزمنك أو تقضيَ كيني . العاشر : التقريب ، نحو : لا أدري أسلَّم أو ودَّع . الحادي عشر : الشرطية ، نحو : لا قولَنَّ الحقّ رضي الكافر أو سخط . الثاني عشر : التبعيض ، نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين ، والتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء . وقد تخرج إلى معنى (بل) أو الواو وبقية والتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء . وقد تخرج إلى معنى (بل) أو الواو وبقية والتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء . وقد تخرج إلى معنى (بل) أو الواو وبقية والتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء . وقد تخرج إلى معنى (بل) أو الواو وبقية .

المعاني مستفادة من غيرها ، والمعنى العاشر الذي هو التقريب فاسد ف(أو) فيه للشك ، وكذلك المعنى الخادي عشر ، والحق أنَّ الفعل الذي قبلها دالُّ على معنى الشرط، فيكون ما عطف عليه كذلك

(أَلا) :

على خمسة أوجه: [الأول]: أن تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، كقوله تعالى: { ألا إنَّ أولياء الله لا خوفٌ عليهم }، {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم}. الثاني : التوبيخ والإنكار، كقوله: - ألا ارعواء لَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ [وَاذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ]" الثالث : التمني، كقوله: - ألا عُمْرَ وَلَى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ [فَيَرأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ] الرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله: - ألا اصطبار لِسلمي أمْ لهَا جَلَدٌ [إذا أُلاقِي الذِي لاقاه أَمْثالي] وهذه الأقسام تختص بالجملة الاسمية وتعمل عمل (لا) الجنسية وتختص التي للتمني بأنّه لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً، ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها ولو تكررت. الخامس : العرض والتحضيض، والفرق بينها أنّ العرض طلب بلين، والتحضيض بِحثٍ، وتختص بالفعلية نحو: {ألا تحبون أن يغفر الله لكم }.

(إلاًّ) :

على أربعة أوجه: [الأول]: أن تكون للاستثناء فينتصب ما بعدها بها في نحو: قام القوم إلا زيداً – على الصحيح – ويرتفع في نحو: {ما فعلوه إلا قليلٌ } على البدلية عند البصريين، وعلى العطف بها عند الكوفيين. الثاني: أن تكون بمعنى (غير) فيوصف بها جمع منكرٌ أو شبهه، مثال ذلك: {لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا}، ثم إن كان ما بعدها مطابقا لموصوفها فالوصف مختص كقولك: جاء رجل إلا زيدٌ ، وإن كان مخالفاً له بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد صالح للإسقاط، فلو قال: إلا درهمٌ لزمه عشرة، للإسقاط، فلو قال: إلا درهمٌ لزمه عشرة، لأنَّ الوصف مؤكد فإن العشرة غير الدرهم، ويصح أن تسقط إلا درهم، ومثله الآية، فيصح أن يقال: لو كان فيها آلهة لفسدتا. وإذا كانت إلا هذه بمعنى (غير) فإنها تفارقها من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال: جاءني إلا زيد .الثاني: أنه لا يوصف بها إلا حيث يجوز الاستثناء ، فلا يجوز عندي له درهم إلاَّ جيِّد . الوجه الثالث – من أوجه (إلاَّ) –: أن تكون عاطفة كالواو ، أثبته بعضهم . الرابع : أن تكون زائدة ، قاله بعضهم . (ألاَّ) :

حرف تحضيضٍ مختص بالجملة الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض . (إلى) :

حرف جر له ثهانية معانٍ: الأول: انتهاء الغاية، ثم إن دلت قرينة على دخول ما بعدها أو خروجه عمل بها، نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره. [وقوله تعالى]: {ثم أتموا الصيام إلى الليل ، وإلا فقيل يدخل إن كان من الجنس، وقيل مطلقاً وقيل لا [يدخل مطلقاً] وهو الصحيح. الثاني: المعية إذا ضممت شيئاً إلى آخر. [مثل] الذود إلى الذود إبل. الثالث: التبيين لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل، مثل: { أحب إلي } للفاعلية عرورها بعدما يفيد عباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل، مثل: { أحب إلي } الرابع: مرادفة اللام، مثل: { والأمر إليك } وقيل هي للانتهاء. الخامس: موافقة (في). السادس: موافقة (من). السابع: موافقة (عند). الثامن: التوكيد وهي الزائدة. أثبته بعضهم في قوله تعالى: { تهوي إليهم }.

(إيْ): حرف جواب بمعنى (نعم)، ولا تقع إلا قبل القسم، نحو: {قل إيْ وربي إنّه لحق }. (أيْ): على وجهين: [الأول]: أن تكون حرف نداء. الثاني: أن تكون حرف تفسير، نحو: عندي عسجدٌ أي ذهب، فها بعدها عطف بيان أو بدل لما قبلها، ويفسر بها المفرد والجمل، وإذا وقعت بعد (تقول) وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير، تقول: استكتمته الحديث أي سألته كتهانه فإن أتيت بـ(إذا) فتحته، فقلت إذا سألته. - إذا كنيت بـ(أي) فِعْلاً تُفَسِّرُهُ فَضُمَّ مَعْثَرِفِ وَإِنْ تَكُنْ بِـ(إذا) يَوماً تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التّاءِ أَمْرٌ غَيرُ مُخْتَلفِ (أيّ): على خسة أوجه؛ شرطية واستفهامية وموصولية. قال المؤلف: "ولا أعلمهم استعملوا الموصولة مبتدأً". الرابع: أن تكون دالةً على معنى الكهال فتكون صفة للنكرة وحالاً من المعرفة

نحو: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، مررت بزيدٍ أيَّ رجل . الخامس : أن تكون وُصْلَةً لنداء مافيه (أل) [مثل]: { يا أيها النبيُّ }.

(إذْ) :

على أربعة أوجه : [الأول]: أن تكون اسماً للزمان الماضي فتستعمل ظرفاً، وهو الغالب ومفعولاً به وتكون غالباً في أوائل القصص، مثل : {وإذ فرقنا بكم البحر} أي اذكروا وقت ذلك، وبدلاً من المفعول مثل : {إذ انتبذت} ومضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه كـ (يومئذ)، أو غير صالح كـ { بعد إذ هديتنا } .الثاني: أن تكون اسم زمان للمستقبل : {فسوف يعلمون إذ الأغلال} . الثالث : أن تكون للتعليل : {ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم } ، وهل هي إذن حرف أو اسم على قولين. الرابع : أن تكون للمفاجأة وهي الواقعة بعد (بينا) أو (بينها) ، كقوله : – إستقدر الله خَيراً وَارْضَيَنَّ بِهِ] فَبَينَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ ، وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو زائدة ؛ على أقوال . وعلى الظرفية فعاملها الفعل بعدها ، وعامل (بين) محذوف يفسره ما بعده على أحد الأقوال"

(إذا) :

على وجهين: [الأول]: أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء، نحو: خرجت فإذا الأسد. وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان؛ أقوال. وعلى الظرفية فإما أن ينصبها الخبر مذكوراً أو محذوفاً، أو تكون هي متعلق الخبر. الثاني: أن تكون لغير المفاجأة فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل ضُمِّن معنى الشرط وتختص بالفعلية الماضيَّة والمضارعيَّة، وتجزم في الضرورة، كقوله: - [اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى] وَإِذَا تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ فَتَحَمَّل!

وقد تأتي للماضي [كقوله تعالى] : { وإذا رأوا تجارة أو لهواً } ، أو الحال [كقوله سبحانه] : { والليل إذا يغشى } وناصبها عند المحققين فعل الشرط وهي عندهم غير مضافة إلى شرطها ، والأكثرون على أن ناصبها الجواب ، وحقق بعضهم أنها إن كانت شرطاً فناصبها فعل الشرط

وإلا فجوابه . وقد تخرج عن الشرطية ، ك (إذا) الواقعة بعد القسم مثل : { والليل إذا يغشى } . (أيمن) : للقسم اسم من اليمين ،و همزته وصل ، وليس جمعاً ، ويلزم الرفع على الابتداء ، والإضافة إلى اسم الله فقط وخبره محذوف .

حرف الباء

الباء المفردة:

حرف جر ، ولها معانٍ :

أحدها: الإلصاق حقيقة كأمسكت بزيدٍ، أو مجازاً كمررت به أي ألصقت مروري بمكانٍ يقرب منه. الثاني: التعدية، وهي التي تُصير الفاعل مفعولاً كه {ذهب الله بنورهم} أي أذهبه الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كقطعت بالسكين. الرابع: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، كاشتريت بدرهم. الخامس: التوكيد، وهي الزائدة، وتزاد في مواضع الداخلة على الأعواض، كاشتريت بدرهم. الخامس: التوكيد، وهي الزائدة، وتزاد في مواضع : 1_ الفاعل؛ وجوباً أو غالباً أو ضرورة. فالأول في فعل التعجب؛ كأحسن بزيدٍ، أصله: كَسُنَ زيدٌ، ثم غير الخبر إلى الطلب فأدخلت الباء إصلاحاً للفظ. والثاني: في كفي، مثل: { كفي بالله شهيداً}، وقال الزجاج: ضمن معنى (كفي) (اكتفِ)، وهو من الحسن بمكان، ولا تزاد في فاعل كفي بمعنى أغنى أو وقي. والثالث: كقوله: - أَلاَ يَأْتيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمي بِهَا لاقَتْ ما زيدٌ بقائم، وسماعاً في الموجب ومنه عند ابن مالك: بحسبك زيدٌ لأن زيداً معرفة فيكون هو المبتدأ مؤخراً. ه_ الحال المنفي عاملها، كقوله: - [كَائنْ دُعِيتَ إلى بَأْسَاءَ دَاهِيَةٍ] فَهَا انبَعَشْتَ المبتدأ مؤخراً. ه_ الحال المنفي عاملها، كقوله: - [كَائنْ دُعِيتَ إلى بَأْسَاءَ دَاهِيَةٍ] فَهَا انبَعَشْتَ بمَرْءودٍ وَلا وَكِل" ٢_ توكيد بالنفس والعين، مثل: جاء ني زيد بنفسه أو بعينه.

(تنبيه): مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، وما أو هم ذلك فمؤول تأويلاً يقبله اللفظ أو يضمن متعلقه معنى مناسباً له أو يحمل على الشذوذ وبعض المتأخرين وأكثر الكوفيين يجيزون ذلك من غير تأويل ولا تضمين ولا شذوذ، ومذهبهم أقل تعسفاً.

(بل) :

حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال ، كقوله تعالى : {بل عبادٌ مكرمون}"، أو الانتقال من غرض إلى آخر ، كقوله تعالى : {بل تؤثرون الحياة الدنيا} ، وإن تلاها مفرد فهي عاطفة. ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كان ما قبلها كالمسكوت عنه ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها وإثبات ضده لما بعدها ، مثل : ما قام زيد بل عمرو ، ولا تكرم السفية بل العاقل . وقد تزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقوله : - وَجُهُكَ البَدْرُ لا بَل الشَّمْسُ [لُوْ لَمْ يُقْضَ للشَّمْس كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ]

(بَلَى) :

حرف جواب وتختص بالنفي فتبطله سواء كان مجرداً كقوله تعالى: {زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثناً} ، أم مقروناً باستفهام حقيقي مثل: أليس زيد بقائم ، فتقول: بلى ، أو توبيخي كقوله تعالى: { أم يحسبون أنّا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى} أو تقريري كقوله تعالى: { ألست بربكم قالوا بلى} ، وقد يجاب بها الاستفهام المجرد كقوله في الحديث: " أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟" قالوا: " بلى " وهو قليل .

[حرف الثاء] (ثُمَّ):

حرف عطف يقتضي التشريك في الحكم والترتيب والمهلة ، وفي كل من ذلك خلاف . وقد أجراها الكوفيون مُجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع بها بعد فعل الشرط كقراءة الحسن : {ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله} وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب ، فجوَّز في قوله صلى الله عليه وسلم : "ثم يغتسلُ منه "أن يكون منصوباً كما هو مرفوع _ وبه جاءت الرواية _ ومجزوماً.

حرف الجيم

ذكر فيه: (جَيْرِ)" و (جَلَل).

حرف الحاء المهملة (حاشا):

تستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها: فعلاً ماضياً متعدياً متصرفاً، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته . الثاني: تنزيهية، نحو: حاش لله، والصحيح أنها اسم بمعنى البراءة ، فمعنى حاش لله؛ براءة لله أو تنزيهاً لله من كذا، وإنها بنيت تشبيها بـ (حاشا) الحرفية . الثالث: أن تكون استثنائية، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف استثناء بمعنى (إلا) لكنها تجر المستثنى، وقيل تستعمل كثيراً حرفاً جارّاً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً.

(حَتَّى) :

حرف لانتهاء الغاية _ غالباً _ وللتعليل، وبمعنى (إلا) الاستثنائية وهو أقلها، وتستعمل على ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون حرف جر كـ(إلى) لكن تخالفها في ثلاثة أمور: [الأول]: في اختصاصها بالظاهر، فأما قوله: - أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجِّ [تُرَجِّي مِنْكَ أَنْهَا لاتَخِيبُ] فضرورة. الثاني: أن معناها داخلٌ إلا بقرينة عكس (إلى) هذا هو الصحيح في البابين. الثالث: أن كلاً منها قد ينفرد في محل لا يصلح فيه الآخر، فلو قلت: كتبت إلى زيد، لم يجز: كتبت على أن كلاً منها قد ينفرد في محل لا يصلح فيه الآخر، فلو قلت: كتبت إلى زيد، لم يجز: كتبت حتى زيد، ولو قلت: سرت حتى أدخل البلد، لم يجز: إلى أدخل البلد. الوجه الثاني: أنت كون عاطفة بمنزلة الواو، إلا أن بينها فروقاً ثلاثة: أحدها: أنه بشترط لمعطوفها شروط: الأول: أن يكون ظاهراً لا ضميراً. الثاني: أن يكون بعضاً أو جزءاً مما قبله؛ كقدم الحاج حتى المشاةُ، وأكلت السمكة حتى رأسها، وضابط ذلك أنها تقع حيث يقع الاستثناء وتمتنع حيث المشاةُ، وأكلت السمكة حتى رأسها، وضابط ذلك أنها تقع حيث يقع الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع. الثالث : أن يكون غايةً لما قبلها زيادةً أو نقصاً ، مثل: يهابك الناس حتى الوزراء، وزارك الناس حتى الحجامون. وقد اجتمعا في قوله: - قَهَرْنَاكُمو حَتَّى الكُمَاة فَأَنتُمو تَهَابُونَنا كَتْ بَيْنِنَا الأَصَاغِرا

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل - على الصحيح - ليتحقق الشرط الثاني. الفرق الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أُعيد حرف الجر لئلا لا يتوهم أنها الجارة، فتقول: مررت بالقوم

حتى بزيدٍ ، فإن أمن اللبس جاز عدم إعادته ، فتقول : عجبت من القوم حتى بنيهم . الوجه الثالث - من أوجه (حتى)- : أن تكون حرف ابتداء أي تستأنف الجمل بعده ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله: - [فَهَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُّةُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ] حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ ، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع ، كقراءة نافع : {حتى يقولُ الرسول} أو ماض كقوله تعالى : {حتى عفوا وقالوا} وقد يكون الموضع صالحاً لكونها جارةً أو عاطفةً أو ابتدائية كقولك: أكلت السمكة حتى رأسَها ، فعلى الأول يكون (رأس) مجروراً وعلى الثاني منصوباً وعلى الثالث مرفوعاً ، والرأس في حالتي النصب والرفع مأكول وفي حالة الجر غير مأكولٍ . (تنبيهان) : الأول: تدخل (حتى) الجارة على المضارع فيُنصب بعدها بـ(أن) مضمرة ، ولها ثلاثة معان: مرادفة (إلى) نحو : { حتى يرجعَ إلينا موسى }، ومرادفة (كي) التعليلية ، نحو : أسلم حتى تدخلَ الجنة . ويحتملها قوله تعالى : { حتى تفيء إلى أمر الله}. ومرادفة (إلاّ) الاستثنائية كقوله : - لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَهَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيْلُ ، ولا ينتصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلاً ، ثم إن كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو: {حتى يرجعَ إلينا موسى } وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة جاز الوجهان ؛ الرفع باعتبار زمن الحكاية ، والنصب باعتبار زمن ما بعدها بالنسبة لما قبلها لأنه مستقبل ،كقوله: { حتى يقولَ الرسول }. ولا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالا أو مؤولاً به . الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ، مثل : سرت حتى أدخلُ البلد ، إذا قلتها حال الدخول ، بخلاف: ما سرت حتى أدخلَها ، أو سرت حتى تطلعَ الشمس ، فيتعين النصب . الثالث : أن يكون فضلة ، فلا رفع في نحو: سَيْرِيْ حتى أدخلَ البلد لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر. التنبيه الثاني : العطف بـ (حتى) قليل ، حتى أنكره الكوفيون وأوَّلوا ما يمكن فيه العطف .

(حيث):

وطيء تقول: حوث ، وهي مثلثة الثاء بناء ، ومن العرب من يعربها ، وهي ظرف مكان ، وقد تأتى للزمان والغالب أن تقع في محل نصب على الظرفية ، أو خفض بـ(من) ، وقد تخفض بغيرها

وقد تقع مفعولاً به ، وتلزم الإضافة إلى الجمل وإلى الفعلية أكثر ، ويندر إضافتها إلى المفرد . قال أبو الفتح : ومن أضافها إليه أعربها ، ومن أمثلته :

- أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيلٍ طَالِعَا [نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لامِعَا] ويروى : (حيثُ سهيلٌ) بضم (حيثُ) ورفع (سهيل) .

حرف الخاء

(خلا):

على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف جر فقيل موضعها نصب عن تمام الكلام وهو الصواب وقيل تتعلق بها قبلها من فعل أو شبهه. الثاني: أن تكون فعلاً ناصباً للمستثنى، ويتعين ذلك مع (ما)، وفاعلُها كفاعل (حاشا)، ومحل الجملة نصب على الحال أو الظرف أو الاستثناء على خلاف.

حرف الراء (رُبَّ):

حرف جر خلافاً لكوفيين في اسميته ، وترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ، ويجب تصديرها وتنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهراً وإفراده وتذكيره وتمييزه بها يطابق المعنى إن كان ضميراً . وحجذف كثيراً بعد الواو وأقل منه بعد الفاء وأقل منهها بعد (بل) وأقل منهن بدونهن . وهي زائدة إعراباً" لا معنى . فإذا قلت : رب رجل صالح عندي ، فمحل مجرورها رفع بالابتداء ورب رجلٍ صالح لقيتُ نصب على المفعولية . وتزاد بعدها (ما) فتكفها عن العمل غالباً وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية .

حرف السين

السين المفردة:

حرف يختص بالمضارع ويُخَلِّصه للاستقبال ، ويقول المعربون : إنها حرف تنفيس وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال ، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على محبوب أو

مكروه أفادت أنه واقع لا محالة فهي مؤكدة للوعد والوعيد .

(سَوْفَ):

حرف مرادف للسين وقيل بل هي أوسع منها وتخالفها بجواز دخول اللام عليها مثل: { ولسوف يعطيك ربك } ، وفصلها بالفعل المُلغى كقوله: - وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَومٌ اللهِ عَصْن أَمْ نِسَاءُ

(سيٌّ) :

من لاسيها بمعنى (مثل) ، وتثنيته سيان ، وتشديد يائه ودخول (لا) والواو قبلها واجب عند ثعلب ، وذكر غيره أنه قد يخفف وقد تحذف الواو كقوله : - فِهْ بِالعُقُودِ وَبِالأَيهَانِ لاسِيهَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِه مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ و(سي) اسم (لا) ، ويجوز فيها بعدها ثلاثة أوجه : أحدها : الجر بالإضافة ، وهو أرجحها ف(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه كزيادتها في قوله تعالى: { أَيَّها الأجلينِ قضيتُ } .الثاني : الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ف(ما) موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، وعلى هذين الوجهين ففتحة (سيَّ) فتحة إعراب لأنه مضاف . الثالث : النصب إن كان نكرة على أنه تمييز ، و (ما) كافة عن الإضافة ، وعليه ففتحة (سيَّ) فتحة بناء .

(سواء):

تأتي بمعنى (مستوٍ) فيوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأفصح حينئذٍ أن يقصر مع الضم ، كقوله تعالى : {مكاناً سُوى} وقد تمد مع الفتح ، كقوله : "رأيت رجلاً سَواءٍ والعدم" وعلى هذ المعنى يخبر بها عن الواحد فها فوقه بلفظٍ واحدٍ كقوله تعالى : { ليسو سَواءً } .وتأتي بمعنى الوسط والتام ، والأفصح المد مع الفتح ، كقوله تعالى : {في سَواء الجحيم} ، وقولهم : هذا درهم سواء . وتأتي بمعنى القصد فتقصر مع الكسر وهو أغرب معانيها ، كقوله : – فَلَأَصْرِ فَنَّ سِوى حُذَيفَةَ مِدْحَتِي [لِفَتَى العَشِيِّ وَفَارِسِ الأَحْزَابِ] وتاتي بمعنى (مكان) أو (غير) فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه صفة واستثناء وهي عند الزجاج وابن مالك كـ(غير) في المعنى والإعراب وعند سيبويه والجمهور ظرف مكان ملازم

للنصب لا تخرج عنه إلا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة للوجهين حرف العين المهملة

(عَلَى):

على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفاً، ولها معانٍ ؛ أحدها: الاستعلاء إما على المجرور وهو الأكثر كقوله: {لتستووا على ظهوره} أو على مايقرب منه، كقوله: {أو أجد على النار هدى} وقد يكون الاستعلاء معنوياً كقوله: {ولهم عليَّ ذنب}. الثاني: المصاحبة، كقوله تعالى: {وآتى المال على حبه } الثالث: المجاوزة كـ(عن)، كقوله: - إِذَا رَضِيتُ عَليَّ بَنُو قُشَيرٍ [لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِي رِضَاهَا] ويحتمل أنه ضمن معنى رضي معنى عطف. الرابع: التعليل كقوله: أعْجَبَنِي رِضَاهَا] ويحتمل أنه ضمن معنى رضي معنى عطف. الرابع: التعليل كقوله: {ولتكبروا الله على ما هداكم }. الخامس: الظرفية، كقوله تعالى: {على حين غفلة من أهلها}. السادس: معنى (من)، كقوله تعالى: {إذا اكتالوا على الناس }. السابع: معنى الباء، كقوله تعالى: {حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق }. الثامن: الاستدراك والإضراب، كقولك فلان سيء الصنيع على أنه لا ييأس من رحمة الله، وقول الشاعر: - بِكُلِّ تَدَاوَينَا فَلَمْ يُشْفَ مَا فلان سيء الصنيع على أنه لا ييأس من رحمة الله، وقول الشاعر: - بِكُلِّ تَدَاوَينَا فَلَمْ يُشْفَ مَا وَدُنُ الدَّارِ نَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهُوَاهُ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهُواهُ لَيْسَ بِذي

الوجه الثاني لـ(على): أن تكون اسماً بمعنى (فوق) وذلك إذا دخلت عليها (مِنْ) ،كقوله: - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تمَّ ظِمؤهَا تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بزيزاءِ بَجهَلِ (عَنْ):

على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون حرف جر وله معانٍ: أحدها: المجاوزة ، كسافرت عن بلد الظلم. الثاني: البدل ، ك" صومي عن أمك". الثالث: الاستعلاء ، {فإنها يبخل عن نفسه} . الرابع: التعليل ، { إلا عن موعدة وعدها إياه}. الخامس: معنى (بعد) ، {لتركبن طبقاً عن طبقٍ} . السادس: معنى (مِن) ، { وهو لذي يقبل التوبة عن عباده} السابع: معنى الباء ، ومثّل بقوله {وما ينطق عن الهوى} وفيه نظر. الوجه الثاني لـ (عن) أن تكون حرف مصدر بدلاً عن

(أن) كما في لغة تميم ، يقولون يعجبني عن تفعل . الثالث : أن تكون اسماً ويتعين في مواضع : أحدها : بعد (من) وهو كثير ، مثل : - [فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئةً] مِنْ عَنْ يمِيني تَارَةً وَأَمَامِي الثاني : بعد (على) وهو نادر ، كقوله: - عَلَى عَنْ يمِيني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحاً [وَكَيفَ سُنُوحٌ وَاليَمِينُ قَطِيعُ؟]

(عَوْضُ):

ظرف لاستغراق المستقبل كـ(أبداً) لكنه مختص بالنفي ، وهو معرب إن أضيف ، مبني إن لم يضف على الضم أو الفتح أو الكسر .

(عَسَى):

فعلٌ ، وقال سيبويه حرف إن اتصل بالضمير المنصوب ، كقوله : - [تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكا] يَا أَبِنَا عَلَكَ أَوْ عَسَاكا ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه ، مثالها قوله تعالى : { وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو شرٌ لكم } "[٢٠٤]" ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌ لكم } "[٢٠٤]" ، وتستعمل على أوجه : أحدها : عسى زيدٌ أن يقوم ، وإعرابه عند الجمهور : أن زيداً اسمها و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ خبرها . وحيث إنه مصدرٌ والمخبر عنه اسم عينٍ فإنه يقدر مضاف قبل الاسم أو قبل الخبر ، فيقال تقديره : عسى أمرُ زيدٍ القيامُ ، أو عسى زيدٌ عساحب قيامٍ . وذهب سيبويه والمبرد إلى أنَّ (عسى) فعل بمعنى قارب وزيد فاعل وتأويل المصدر فاعل . المصدر إلى مفعول به . الوجه الثاني : عسى أن يقوم زيدٌ فتكون تامة وتأويل المصدر فاعل . الله على عملها ولكن استعبر ضمير النصب للرفع وهو مردود . الثالث : أنها على عملها ولكن استعبر ضمير النصب للرفع وهو مردود . الثالث : أنها على عملها ولكن استعبر ضمير النصب للرفع وهو مردود . الثالث : أنها على عملها ضمير الشان بجعل خبرها اسمها . الخامس : عسى زيدٌ قائم ، ويتخرج على أنها ناقصة واسمها ضمير الشأن بجعل خبرها اسمها . الخامس : عسى زيدٌ قائم ، ويتخرج على أنها ناقصة واسمها ضمير الشأن .

بالتخفيف ، اسم بمعنى (فوق) ، ولا يستعمل إلا مجروراً بـ (من) ومقطوعاً عن الإضافة ، ثم

إن أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم وإلا كان معرباً.

(عند):

اسم لمكان الحضور ، وقد تأتي لزمانه ، ولا تستعمل إلا ظرفاً ، أو مجرورةً بـ (مِن) ، ويرادفها كلمتان : إحداهما : (لدى) : مطلقاً لكن (عند) أمكن منها من وجهين : أحدهما: أنها تجيء ظرفاً للأعيان والمعاني ، ولا تكون (لدى) ظرفاً للمعاني ، كذا قيل . الثاني : أن (عند) تستعمل في الغائب فتقول : عندي مال ، وإن كان غائباً ، بخلاف (لدى) فتختص بالحاضر ، وهناك وجه ثالث ؛ وهو جواز جر (عند) بخلاف (لدى) .

الكلمة الثانية: (لدن) لكن تخالفها في أمور ؛ أحدها: أنها لا تقع إلا إذا كان المحل محل ابتداء غاية ، كقوله: {من لدنه}. الثاني: أنها لا تكون إلا فضلة ، و(عند) تكون عمدةً وفضلة . الثالث : أن جرها بـ(من) أكثر من نصبها . الرابع: أنها مبنية عند الأكثر . الخامس: أنها قد تضاف للجملة . السادس: أنها قد لا تضاف أصلاً .

حرف الغين المعجمة (غَر):

اسم ملازم للإضافة ، إما لفظاً وإما معنى إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها (ليس) كقولهم : قبضت عشرةً ليس غير . ويجوز في (غير) هنا الضم والفتح منونة ، فإن كانت منونةً فضمها على أنها اسم (ليس) والخبر محذوف وفتحها على أنها خبر (ليس) والاسم محذوف ، وإن كانت غير منونة فقيل هي مبنية ، فيحتمل أن تكون اسهاً أو خبراً ، وقيل معربة فإن كانت مضمومةً فهي الاسم ، وإن كانت مفتوحةً فهي الخبر ، وأما المضافة لفظاً فتقع على وجهين : أحدهما : - وهو الأصل - أن تكون صفةً لنكرة ولم تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها ، أو لمعرفة قريبة من النكرة مثل : { نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل } ، { صراط الذين أنعمت عليهم } . الثاني : أن تكون استثنائية فتعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) . ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني ، كقوله : - لَمْ يَمْنَع الشَّرْبَ مِنْهَا غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالِ" وقوله :

_ لُذْ بِقَيس حِينَ يَأْبَى غَيرَهُ تُلْقِهِ بحراً مُفِيضاً خَيرَهُ

(تنبيه _ من عندي _) : قال المؤلف _ ابن هشام _ : " وقولهم : (لا غيرُ) لحنٌ " قال المحشي : والحق أنه ليس بلحنٍ فقد حكاه ابن الحاجب وأقره محققو كلامه ، وأنشد ابن مالك : - جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمَدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلِ أَسْلَفْتَ لا غَيرُ تُسْأَلُ

حرف الفاء

الفاء المفردة:

ترد على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون عاطفة فتفيد الترتيب والتعقيب والسببية ، والترتيب نوعان ؛ معنوي ، كقام زيد فعمرو ، وذكري ، وهو عطف مفصلٍ على مجمل ، نحو: {ونادى نوح ربه فقال } ". والتعقيب في كل شيء بحسبه ، كها يقال : تزوج فولد له، إذا لم يكن بينهها إلا مدة الحمل ، وقيل تأتي بمعنى (ثم) وبمعنى الواو . والسببية تكون غالباً في العاطفة جملة أو صفة ، فالأول نحو: { فوكزه موسى فقضى عليه } ، والثاني : نحو: { لآكلون من شجر من زقوم شغا البطون" ، وقد تأتي في هذين الموضعين لمجرد الترتيب ، كقوله : {فراغ إلى أهله فجاء بعجل } ، وقوله : {فالزاجرات زجرًا * فالتاليات ذكرًا } . الوجه الثاني – من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب في الشرط وشبهه ، وذلك حيث لا يصلح أن يكون شرطًا ، وقد تحذف للضرورة وقد يأتي بدلها (إذا الفجائية) . الوجه الثالث : أن تكون زائدة في الخبر ، إما مطلقًا مثل : أخوك فوجد . وإما بشرط أن يكون أمرًا أو نهيًا ، كقوله : وقولك : زيد فلا تضر به ، وأما قوله تعالى: {بل الله فاعبد} فقيل زائدة وفيه بعد ، وقيل جواب لـ (أما) مقدرة وفيه ، وأما قوله تعالى: {بل الله فاعبد} فقيل زائدة وفيه بعد ، وقيل جواب لـ (أما) مقدرة وفيه فإذا الأسد، فقيل زائدة لازمة ، وقيل عاطفة ، وقيل للسببيه كفاء الجواب، ومثلها قوله : {فصل لربك وانحر} إذ لا يصح عطف الإنشاء على الخبر.

(تنبيه) : قيل الفاء تكون للاستئناف كقوله تعالى : { كن فيكون } ، والتحقيق أنها للعطف (في): حرف جر ، وله عشرة معان :

الأول: الظرفية ، زماناً أو مكاناً ، حقيقةً أو مجازاً ، ومن المكانية ؛ أدخلت الخاتم في أصبعي لكنه على القلب . الثاني : المصاحبة ، نحو : { ادخلوا في أمم } . الثالث : التعليل ، نحو : { الذي لمتنني فيه } . الرابع : الاستعلاء : { ولأُصَلِّبَنَّكُم في جذوع النخل } . الخامس : مرادفة الباء . السادس : مرادفة (إلى) ؛ {فردوا أيديهم في أفواههم}.

السابع: مرادفة (مِنْ). الثامن: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق؛ { فَمَا مِنَاع الحِياة الدنيا في الآخرة إلا قليل }. التاسع: التعويض. العاشر: التوكيد، وأجازه بعضهم في قوله تعالى: {وقال اركبوا فيها}".

حرف القاف (قَدْ) :

على قسمين ؛ حرفية واسمية . والاسمية إما اسم بمعنى : (حسب) ، وإما فعل ، إما اسم فعل فالتي بمعنى (حسب) تستعمل مبنية وهو الأكثر ، مثل : قدْ زيدٍ درهم . ومعربة وهو قليل ، مثل : قدُ زيدٍ درهم . والتي بمعنى اسم الفعل تكون بمعنى (يكفي) كقولك: قد زيداً درهم . والحرفية تختص بالفعل الخبري المثبت المتصرف المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهي معه كالجزء فلا يفصل بينها اللهم إلا بالقسم ، كقوله :

- أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً [وَمَا قَائلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ] وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقوله : - [أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا] للَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ وللحرفية خمسة معانٍ : الأول : التوقع ، مثل : قد يقدم الغائب ، ولا تدخل على ماض متوقع . وللحرفية خمسة معانٍ : الأول : التوقع ، مثل : قد يقدم الغائب ، ولا تدخل على ماض متوقع . الثاني : تقريب الماضي من الحال ، فإذا قلت : قام زيدٌ ، احتمل أن يكون قيامه قريباً أو بعيداً ، فإذا قلت : قد قام زيدٌ ، اختص بالقريب ، ولذلك إذا أجيب القسم بهاض متصرف مثبت ، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و(قد) وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها ، وإذا كان الماضي حالاً وجب دخولها عليه ، مثل : {وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا} .المعنى الثالث : التقليل ، مثل : قيل هنا للتحقيق ، والقلة مفهومة من حال البخيل الرابع : التكثير .

الخامس: التحقيق.

(قَط):

على ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون ظرف زمانٍ لاستغراق ما مضى ، فتفتح قافها وتضم الطاء مشددة ، وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وتختص بالنفي مثل: ما فعلته قَطُّ . الثاني : أن تكون بمعنى (حسب) فتفتح القاف وتسكن الطاء مبنية ، تقول : قَطْ زيد درهم . قلت : وفي الحاشية عن حواشي التسهيل "أنها لم تسمع إلا مقرونة بالفاء وهي زائدة لازمة عندي ، وكذا أقول في قولهم : (فحسب) إن الفاء زائدة ، وفي المطول : كثيراً ما تصدر بالفاء تزييينا للفظ" ا.هـ . الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى : (يكفي) .

حرف الكاف

الكاف المفردة:

تأتي جارة وغير جارة ، والجارة إما اسم وإما حرف ، فللحرفية خمسة معانٍ : [الأول] : التشبيه [الثاني] : والتعليل ، {واذكروه كها هداكم} .الثالث : الاستعلاء ، وجُعل منه : كن كها أنت ، أي عليه ، وفيه أعاريب أخرى . الرابع : المبادرة ، مثل : صَلِّ كها يدخل الوقت ، وهو غريب جداً . الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة ، كقوله : {ليس كمثله شيء} ، وقيل الزائد (مثل) ، وقيل لا زيادة فيهها وإن (مثل) بمعنى (ذات) أو بمعنى صفة وقيل الكاف اسم مؤكد بـ (مثل) . والاسمية الجارة ترادف (مثل) قيل تختص بالضرورة كقوله : - [بيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمًّ] يَضْحَكُنَ عَنْ كَالبردِ المُنْهَمِّ "وقيل : لا ، فيجوز في زيد كالأسد ، أن تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل) . والكاف غير الجارة نوعان ، ضمير منصوب أو مجرور ، {ما ودعك ربك} ، وحرف (مثل) . والكاف غير الجارة نوعان ، ضمير منصوب أو مجرور ، {ما ودعك ربك} ، وحرف للدلالة على الخطاب وهي اللاحقة لاسم الإشارة كـ (ذلك) وللضمير المنفصل المنصوب كـ (إياك) ولبعض أسهاء الأفعال كـ (رويدك) ولـ (أرأيت) كـ {أرأيتك هذا الذي كرمت عليً } .

(كي) :

على ثلاثة أوجه: [الأول]: أن تكون اسمًا مختصراً من (كيف) كقوله:

- كَي تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ وَمَا ثُمْرَتْ قَتْلاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ" فحذفت الفاء كها حذفت في قول بعضهم: " سَوْ أفعل"، أي سوف أفعل. الثاني: أن تكون مرادفة للام التعليل وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: كيمة، بمعنى (لمه). الثالث: أن تكون مرادفة لـ (أن) المصدرية، كقوله: {لكيلا تأسوا}، فإن لم تتقدمها اللام جاز أن تكون مصدرية وجارة والناصب (أن) ولا يجمع بينها إلا في الضرورة كقوله: ٢٤ - فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيُّا أَنْ تَعْرَّ وَتَخْدَعا"

(كُمْ):

على وجهين ؛ استفهامية وخبرية ، ويفترقان في خمسة أمور: الأول: أن الخبرية تحتمل الصدق والكذب ، بخلاف الاستفهامية. الثاني: أن المتكلم في الخبرية لا يستدعي من المخاطب جواباً بخلاف الاستفهامية . الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة فتقول: كم عبيد لي خمسون بل ستون ، بخلاف الاستفهامية ، فتقول: كم ماللك أعشرون أم ثلاثون . الرابع: أن تمييز الخبرية يكون مفرداً أو مجموعاً ، وتمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً. الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب إلا أن تكون مجرورة بحرف فيجوز النصب وهو الكثير ، والجرب(من) مضمرة وجوباً ، مثل: بكم درهم اشتريت هذا الكتاب[؟].

_ في (كأين) لغات أشار إليها [ابن مالك] في الكافية": وَفي (كَأَيِّن) قِيلَ: كَائِنْ وَكَئِنْ وَهَكَذَا كَأْيِنْ كَئِيْنْ فَاسْتَبِنْ: اسم مركب من كاف التشبيه و(أيٍّ) المنونة، ولذا يجوز الوقوف عليها بالنون، وتكون خبرية للتكثير وهو الغالب مثل: { وكأين من نبيٍّ قاتل معه ربِّيون كثير } ، واستفهامية ويكون مميزها مجروراً بـ(من) غالباً، وأوجبه بعضهم، ومن غير المجرور بـ(من) قوله: - اطْرِدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ آلِاً حُمَّ يُسْرُه بَعْدَ عُسْرِ ولا يدخل عليها حرف جر وأجاز بعضهم: بكأيٍّ تبيع هذا الثوب؟ ، ولا يكون خبرها مفرداً.

(كَذَا):

ترد على ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون اسم إشارة مجروراً بالكاف، وقد تدخل عليها ها التنبيه ، كقوله: { أهكذا عرشكِ}.الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة ، مكنياً بها عن غير عدد ، كها في الحديث: "أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا'. الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة ، مكنياً بها عن عدد ، وتمييزها منصوب دائهاً ، فلا يجوز جره بـ(من) ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيين حيث أجازوا الجر بالإضافة في غير تكرار ، ولا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها .

حرف ردع وزجر ، لا معنى لها سوى ذلك عند سيبويه وأكثر البصريين ، فيجيزون الوقوف عليها دائماً والابتداء بها بعدها . وزاد غيرهم معنى ثالثاً واختلف فيه ، فقيل معنى (حقاً) وقيل معنى (ألا) الاستفتاحية وقيل معنى (نعم) ، وعلى هذه الزيادة يصح الوقوف عليها وقبلها ، وإذا صلحت للردع وغيره جاز الوقوف عليها وقبلها ، والأرجح هملها على الردع لأنه الغالب (كأنَّ) :

حرف عند الأكثر، وعليه إشكالان يمكن الخلاص منها بالقول بأنها بسيطة، ولها معان : أحدها : التشبيه، وهو الغالب، وقيده بعضهم بها إذا كان خبرها اسهاً جامداً، مثل : كأنَّ زيداً أسدٌ، وإلا فهى للظن، مثل : كأنَّ زيداً عندك، أو قائم أو يقوم.

الثاني: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي، قلت: ومنه حديث الثلاثة: "كأنّي أعرفك".

[الثالث]: التقريب ، قاله الكوفيون، نحو: كأنّك بالفرج آتٍ ، واختلف في إعرابه ، فقيل الكاف حرف خطاب والباء حرف جر زائد ، والفرج اسم (كأن) ، وقيل الكاف اسمها والجار والمجرور خبرها ، وما بعده جملة حالية متممة لمعنى الكلام ، بدليل قولهم: كأنك بالشمس وقد طلعت.

(کُلّ) :

اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر ؛ { كل نفسِ ذائقة الموت } ، والمعرف المجموع ؛ {كلهم

آتيه يوم القيامة فرداً}، وأجزاء المفرد المعرف ؛ كلُّ زيدٍ حسن . ولها باعتبار ما قبلها ثلاثة أوجه : الأول : أن تكون نعتاً فتدل على كهال المنعوت ، وحينئذٍ يجب إضافتها إلى اسم ظاهر يهاثله لفظاً ومعنى ، مثل : أكلْنا شاةً كلُّ شاة . إن الفخرَ كلُّ الفخر لمن قدر على كبح جماح نفسه . الثاني : أن تكون توكيداً لمعرفة ، قال الكوفيون : أو نكرة محدودة فتفيد العموم ، وحينئذٍ تجب إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكد ، مثل : {فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون} ، وربما يخلفه الظاهر كقوله : - [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بذِكْرِكُمْ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسَ بِالقَمَرِ فيفرق بينها وبين سابقتها حينئذٍ بأن هذه لعموم الأفراد وتلك لكمال المنعوت. وأجاز الزنخشري قطع المؤكدة عن الإضافة محتجاً بقراءة بعضهم: {إنا كُلاً فيها}، والأجود أن (كلاً) هنا بدل من اسم (إنَّ) وجاز إبداله من ضمير الحاضر لأنه مفيد للإحاطة . الثالث : أن تكون مباشرة للعوامل لا تابعة ، وحينئذٍ يجوز إضافتها إلى الظاهر وقطعها ، نحو : {كل نفس بها كسبت رهينةٌ}، {وكلاً ضربنا له الأمثال }. ولها باعتبار ما بعدها ثلاثة أوجه: أحدها: أن تضاف إلى الظاهر فيعمل فيها جميع العوامل ، مثل : أكرمت كلُّ بني تميم . الثاني : أن تضاف إلى ضمير محذوف فكالتي قبلها . الثالث : أن تضاف إلى ضمر ملفوظ به فلا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء ،نحو : { وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً } ، ومن غير الغالب قوله : - [يَمِيدُ إذَا مَادَتْ عَلَيهِ دِلاَؤَهُمْ] فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ واعلم أن لفظ (كُلِّ) حكمه الإفراد والتذكير ومعناها بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى نكرة روعي معناها إما مذكر ،مثل: {وكل شيءٍ فعلوه في الزبر }، وإما مؤنث مثل: {كل نفس بها كسبت رهينة } ، وإما مجموع مذكر مثل: {كل حزب بها لديهم فرحون}، وإما مجموع مؤنث مثل: - وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْب هذا ما نص عليه ابن مالك في حكم المضافة إلى النكرة ، ورده أبو حيان ، قال المصنف : والذي يظهر لي أن المضافة إلى المفرد أن أريد نسبة الحكم إلى كل فرد وجب الإفراد ، مثل : كل رجل يشبعه رغيف ، وإن أريد نسبتة إلى المجموع وجب الجمع ، كقول عنترة: - جَادَتْ عَلَيهِ كُلُّ عَين ثرةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَم لأن المراد أن كل عين جادت عليه فتركت جميع الأعين كل

حديقة الخ .. وإن أضيفت إلى معرفة جاز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو : كلهم قائم أو كلهم قائم أو كلهم قائمون ، كذا قالوا ، والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو : {وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً} . وإن قطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان : تجوز مراعاة اللفظ مثل : {كلُّ يعمل على شاكلته }، ومراعاة المعنى مثل : { وكلُّ في فلكِ يسبحون }".

(كَنْفَ) :

اسم تستعمل على وجهين: أحدهما: أن تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقين لفظاً ومعنى غير مجزومين، مثل: كيف تصنع أصنع، وقيل يجزمان مطلقاً وهو رأي الكوفيين، وقيل: إن اقترنت بها (ما). الثاني: أن تكون استفهامية وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى عنها معه، مثل: كيف أنت وحالاً قبل ما يستغنى مثل: كيف جاء زيد، ومفعولاً مطلقاً، مثل: ألم تر كيف فعل ربك }.

اللام المفردة:

ثلاثة أقسام ؛ جارة وجازمة ومهملة ، فالجارة مفتوحة مع الضمير إلا ياء المتكلم فمكسورة ، ومكسورة مع الظاهر إلا مع المستغاث المباشر للياء فمفتوحة مثل : يا لله . وللجارة معانٍ منها : 1_ الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، مثل : الحمد لله . ٢_ الاختصاص ، مثل : الحصير للمسجد . ٣_ الملك ، مثل : لله ما في السهاوات . ٤_ التعليل ، مثل : { لإيلاف قريش الحصير للمسجد . ٣_ الملك ، مثل : شه ما في السهاوات . ٤_ التعليل ، مثل : { لإيلاف قريش } ، ومثل اللام الثانية في : يا لزيد لعمرٍ و ، والتقدير : أدعوك لعمرو . ٥_ بمعنى (إلى) ، مثل : { كل يجري لأجلٍ مسمى } . ٢_ بمعنى (على) ، مثل : { ويخرون للأذقان } . ٧_ بمعنى (في) ، مثل : { ونضع الموازين القسط ليوم القيامة } . ٨_ بمعنى (من) ، مثل : سمعت له صراحاً . ٩_ التعجب ، وتستعمل في النداء ، مثل : يا للهاء ، إذا تعجبوا من كثرته . ١٠ _ التوكيد ، وهي اللام الزائدة ، ومنها المقحمة المعترضة بين المتضايفين ، مثل قولهم : " يا بُؤْسَ لِلحربِ ". وهل النجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان أرجحها الأول ، ومنها لام المستغاث ، وقال جماعة

غير زائدة ثم اختلفوا فقال الأكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف ، وقال ابن جني بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل. وإذا قيل: يا لزيد بفتح اللام فهو مستغاث ، وبكسرها مستغاث له والمستغاث محذوف ، وإذا قيل: يا لك احتمل الوجهين . ١١_ التبيين ، وذكر لها أقساماً وأمثلة .

والمهملة: ١_ لام الابتداء، وتدخل على المبتدأ، مثل: { لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله}، وعلى معمول (إن) اسمها أو خبرها أو معموله، واختلف في دخولها على الخبر المتقدم، مثل: لقائم زيدٌ فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وكذلك اختلف في اللام الداخلة على الفعل، ونص جماعة على المنع وأن اللام الداخلة على الفعل لام القسم. (تنبيه): إذا قلت: إن الفعل، ونص جماعة على المنع وأن اللام الداخلة على الفعل لام القسم، وجب فتح همزة (إن). ٢_ زيداً ليقومن، وجب فتح همزة (إن). ٢_ الزائدة، كالداخلة على خبر المبتدأ، كقوله: - أُمُّ الحُليسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهُ [تَرْضَى مِنَ اللحْم بِعَظْم الرَّقَبَهُ] ٣_ لام الجواب، إما لـ (لو) أو لـ (لولا) أو للقسم، مثل: { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا }، { لولا دفع الله الناس بعضهم ببعضٍ لفسدت الأرض }، { تالله لقد آثرك الله علينا }. ٤_ اللام الموطئة وتسمى: المؤذنة، وهي الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم مقدر لا على الشرط، سميت موطئةً لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدته له، مثل: { لئن أخرجوا لا نجرجون معهم }، وأكثر ما تدخل على (إنْ)، وقد تدخل

على غيرها ، كقوله : _ لَتَى صَلَحْتَ لِيُقضَيَنْ لَكَ صَالحٌ وَلَتُجْزِيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلا" ه _ لام (أل) كالرجل . _ اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد .

:(1/2)

على ثلاثة أوجه: الأول: النافية وهي أقسام: ١_ العاملة عمل (إن)، وهي النافية للجنس على سبيل التنصيص، ومنه: {لا جرم أن لهم النار}عند الفراء، والمعنى عنده لابد من كذا أو لا عالة في كذا"، وقال قطرب: (لا) ردِّ لما قبلها، أي ليس الأمر كها وصفوا، ثم ابتدأ فقال: كالة في كذا"، وقال قطرب: (لا) ردِّ لما قبلها، أي ليس الأمر كها وصفوا، ثم ابتدأ فقال: (جَرَم) وهو فعلٌ ماضٍ بمعنى (وجب) وما بعده فاعل. ٢_ العاملة عمل (ليس). ٣_ العاطفة على الجوابية. ٥_ ما سوى هذه الأقسام، ومنها المعترضة بين الجر والمجرور، نحو: جئت بلا زادٍ، وعن الكوفيين؛ هي اسم دخل عليه حرف الجر وما بعدها مخفوض بالإضافة، وبعضهم يسميها زائدة، وإن كان لا يصح إسقاطها من حيث المعنى ويكون المراد بالزيادة وقوعها بين شيئين متطالبين. الوجه الثاني: (لا) الطلبية التي يطلب بها الترك، وتختص بالمضارع، مثل: {ولا تركنوا إلى الذين ظلموا}. الوجه الثالث: الزائدة للتقوية والتوكيد، مثل المضارع، مثل: {ولا تسجد}، ومنه {لا أقسم}" على أحد القولين، ثم مثل بقوله تعالى: {قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئاً وذكر أوجها كثيرة في إعرابه، كها ذكر أوجها أن يو توله: {وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون}"، وقوله: {وحرام على قرية أوجها أنهم لا يرجعون}، وقوله: {ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم. إلى قوله: أهلكناها أنهم لا يرجعون}، وقوله: {ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم. إلى قوله: ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً}.

: (لاتَ)

الجمهور على أنها كلمتان ؛ (لا) والتاء لتأنيث اللفظ وأنها تعمل عمل (ليس)، ولا تعمل إلا في الحين وما رادفة .

(لَوْ):

على خمسة أوجه: الأول: الامتناعية ، مثل: لو جئتني أكرمتك ، وتفيد الشرطية ، وتقييدها

بالماضي، والامتناع أي امتناع الشرط والجواب عند الجمهور ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، أو امتناع الشرط خاصة مع عدم الدلالة على امتناع الجواب أو ثبوته ، ولكن إن كان مساوياً للشرط في العموم لزم انتفاؤه ، مثل : لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً، وإن كان أعم لم يلزم انتفاؤه ، وإما ينتفي منه ما كان مساوياً للشرط، مثل: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً ، وأجود ما يقال فيها : أنها حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه . الثاني: أن تكون حرف شرط في المستقبل كـ(إنْ) ، إلا أنها لا تجزم ،مثل: {وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم} والفرق بين هذه وبين الامتناعية أن الشرط في هذه مستقبل محتمل الوقوع لم يقصد فرضه الآن أو فيها مضى وعكسها الامتناعية . الثالث : المصدرية بمنزلة (أنْ) إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد : ودَّ أو يودُّ ، مثل : {ودُّوا لو تدهن } الرابع: التي للتمني بمعنى (ليت) مثل: {فلو أنَّ لنا كرةً فنكون } الخامس: أن تكون للعرض ، مثل: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً. وذُكِر لها معنى سادس ؛ وهو التقليل ، مثل: " التمس ولو خاتماً من حديد". وجواب (لو) إما مضارع منفى بـ(لم) ، أو ماض مثبت أو منفى بـ (ما) والغالب على المثبت دخول اللام عليه ، مثل : {لو نشاء لجعلناه حطاماً } "[٢٧٦]"، ومن غير الغالب؛ {لو نشاء جعلناه أجاجاً } ، والغالب على المنفى خلوه من اللام ، مثل : {ولو شاء ربك ما فعلوه}، ومن غير الغالب قوله : - وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لِمَا افْتَرَقْنَا [وَلَكِنْ لا خِيَارَ مَعَ الليالي] وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام أو الفاء ، كقوله تعالى : {ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة }، وقول الشاعر : - لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلامُ فَرَاحَةٌ [لَكِنْ فَرَرْتُ مُخَافَةً أَنْ أُوسَرا]

على أربعة أوجه: أحدها: أن تدخل على جملتين؛ اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، ثم إن كان الخبر كوناً مطلقاً وجب حذفه وكوناً مقيداً وجب ذكره إن لم يعلم، وإلا جاز الوجهان، هذا قول ابن مالك وجماعة. وإذا ولي (لولا) ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: { لولا أنتم لكنا مؤمنين}، وسمع قليلاً: "لولاي ولولاك ولولاه"

قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به ولا تتعلق بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، فإذا عطف عليها اسم ظاهر تعين رفعه، مثل: لولاي وزيد، لأنها لا تخفض الظاهر الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، وتختص بالمضارع أو ما في تأويله، مثل: { لولا تستغفرون الله }، {لولا أخرتني}.الثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم، وتختص بالماضي، مثل : {لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء}، وقد يفصل بينها وبينه بـ(إذ) أو (إذا) أو جملة معترضة، مثل : {لولا إذ سمعتموه}، {فلولا إذا بلغت الحلقوم .. إلى قوله: لولا إن كنتم غير مدينين } . الرابع: الاستفهام، مثل: { لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق } قاله الهروي، والظاهر أنه للعرض، وذكر الهروي أنها تأتي نافية بمعنى (ما)، مثل: { فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيانها } أي فها كانت، والظاهر أن المعنى على التوبيخ.

(لَومَا) : بمنزلة (لولا) .

(آخ)

حرف جزم لنفي المضارع ، وقد يرفع بعدها ، قيل ضرورة وقيل لغة ، وزعم بعضهم أن بعض العرب قد ينصب بها ، وقد يليها اسم معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله : - ظَنَنْتُ فَقِيراً ذَا غِنَى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيرَ وَاهِبِ

:(ĬĬ)

على ثلاثة أوجه: الأول: مختصة بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً، وتفارق (لم) في خمسة أمور: [الأول]: أنها لا تقترن بأداة شرط. [الثاني]: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال. [الثالث]: أن منفيها قريب إلى الحال. [الرابع]: أن منفيها متوقع ثبوته. [الخامس]: أن منفيها جائز الحذف لدليل، بخلاف (لم)، فأما قوله: - احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتي اسْتُودِعْتَهَا يَومَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لمَ فضرورةً. الثاني: مختصة بالماضي فتقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتها عند وجود الأولى، ويقال فيها حرف وجود لوجود، مثل: لما جاءني أكرمته، وجوابها إما فعل ماضٍ أو جملة اسمية مقرونة بـ(إذا) الفجائية أو بالفاء أو فعلاً مضارعاً مثل: {فلها أنجاكم إلى البر

أعرضتم}، {فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون}، {فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد}، {فلما فعرضتم}، {فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون}، الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل ذهب عن إبراهيم الروعُ وجاءته البشرى يجادلنا}. الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجمل الاسمية، نحو: {إنْ كل نفس لما عليها حافظ}، وعلى الفعل الماضي لفظاً لا معنى مثل: أنشدك الله لما فعلت، أي ما أنشدك إلا فعلك.

(كَنْ):

حرف نفي ونصب واستقبال ، وتأتي للدعاء كقوله: - لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لازَالَــــــــُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ وتلقي القسم بها وبـ(لم) نادرٌ جداً ، كقوله : - وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيكَ بِجَمْعِهِمْ [حَتَّى أُوْسَدَ في الترَابِ دَفِينَا] وزعم بعضهم أنها قد تجزم ،كقوله : - لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائكَ مَنْ [حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَةُ]

(لَيْتَ): حرف تمنٍ يتعلق بالمستحيل غالباً، وتنصب الاسم وترفع الخبر، وقد تنصبها، كقوله : - يَالَيتَ أَيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعاً

(لَعَلَّ) :

حرف ترجٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبها ، وحُكي : "لعلَّ أباك منطلقاً" ، وعقيل يخفضون بها المبتدأ ، كقوله : - [فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ وهو في محل رفع بالابتداء لتنزيلها منزلة حرف الجر الزائد ، قيل وأول لحن سمع بالبصرة قوله : "لعل لها عذرٌ وأنت تلوم "وهو محتمل لتقدير ضمير الشأن ، كما في قوله : "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، و لها معان : أحدها : التوقع ، وهو ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه . الثاني : التعليل ، أثبته جماعة منهم الكسائي، كقوله تعالى : {لعله يتذكر }الثالث : الاستفهام ، أثبته الكوفيون ، ولذلك علق بها الفعل ، كقوله تعالى : {وما يدريك لعله يزكي}

(لَكِنَّ):

- المشددة - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه واحد؛ وهو الاستدراك، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً نخالفاً لكم ما قبلها.

الثاني: أنها تأتي للاستدراك، وفسر برفع ما يتوهم ثبوته، وتأتي لمعنى آخر أيضاً وهو: التوكيد ، مثل: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء حيث أكدت ما أفادته (لو) من الامتناع. الثالث: أنها للتوكيد دائماً ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وقد يحذف اسمها، كقوله: - فَلَوْ كُنْتَ ضَبيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتى وَلَكِنَّ زِنجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِر

(لَكِنْ):

- المخففة - هي ضربان ؛ مخففة من الثقيلة فلا تعمل ، وخفيفة بأصل الوضع فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لا عاطفة ، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين : أحدهما : أن يتقدمها نفي أو نهي ، فإن قلت : "قام زيدٌ لكنْ عمرٌو"، جعلتها حرف ابتداء وأتممت الجملة فقلت : "لم يقم"، وأجاز الكوفيون العطف . الثاني : أن لا تقترن بالواو

(لَيْسَ) :

لنفي الحال ، ولنفي غيره بالقرينة ، مثل : ليس خلق الله مثلًه. وهي فعل لا يتصرف ، قيل إلا في ثلاثة مواضع : الأول : أن تكون للاستثناء ، نحو : أتوني ليس زيداً . والصحيح أنها هي الناسخة واسمها مستتر . الثاني : أن تدخل على جملة اسمية رافعة للاسمين كها في لغة تميم ؟ "ليس الطيب إلا المسكُ". فإنهم يهملونها حملاً على إهمال ما عند انتقاض النفي ، وزعم بعضهم أن من ذلك ما إذا دخلت جملة فعلية ماضية ، كقولهم : "ليس خلق الله مثله" الثالث : أن تكون حرفاً عاطفاً ، أثبته الكوفيون لقوله : - أَيْنَ المَفَرُّ وَالإلهُ الطَّالِبُ وَالأَشْرَمُ المَعْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ وخُرَّج على أن الخبر محذوف تقديره : ليس الغالب إياه .

حرف الميم

(مَا):

اسمية حرفية ؛ فالاسمية أنواع : ١_ موصولية . ٢_ تامة ، وهي التي تقدر بالشيء ونحوه ، كقوله تعالى : {فنعِمًا هي} ، أي فنعم الشيء هي . وقوله : "غسلتُه غسلاً نعِمًاً". أي نعم الغسل

هو . ٣_ نكرة موصوفة ، كقولك : مررت بها معجب لك ، أي بشيء معجب لك . ٤_ تعجبية ، مثل : ما أحسن زيداً ، المعنى : شيء حسن زيداً . ٥ _ استفهامية ، وإذا أتت بعدها (ذا) فعلى أوجه: الأول: أن تكون (ذا) اسم إشارة، كقولك: ماذا التواني. الثاني: أن تكون (ذا) موصولة ، كقوله: - [أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ]مَاذَا يُجَاوِلُ أَنحْبٌ فَيُقْضَى[أَمْ ضَلالٌ وَبَاطِلً] الثالث: أن تكون مركبة مع (ما) للاستفهام ، كقوله تعالى : {ماذا ينفقون قل العفو } على قراءة نصب العفو . الرابع: أن تجعل (ما) اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى (الذي) كقوله: - دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ [وَلَكِنْ بالمُغَيَّب نَبِّئيني] فـ(ماذا) مفعول : (دعى) والتقدير : دعى شيئاً أو دعى الذي علمت . الخامس : أن تكون (ذا) إشارية و(ما) زائدة. السادس : أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) زائدة ، والتحقيق أن الاسهاء لا تزاد . ٦_ شرطية ، وهي إما زمانية ، كقوله تعالى : {فها استقاموا لكم فاستقيموا لهم} ، أو غير زمانية ، كقوله : {وما تفعلوا من خير يعلمه الله} والحرفية أنواع: ١_ حرف نفى ، وتعمل عمل (ليس) بشروط ، وندر تركيبها مع النكرة تشبيها بـ(لا) ، كقوله: - وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَينَا تَحِيَّةً [قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفِ الْحَقَّ عَابُّهَا] ٢_ حرف مصدر، وتكون زمانية مثل: { ما دمت حياً }، وغير زمانية مثل: {ليجزيك أجر ما سقيت لنا ٣٠_ كافة عن عمل الرفع ، وتتصل بثلاثة أفعال ؛ قَلَّ ، وكَثْرَ ، وطَالَ ، ولا يليهن إلا جملة فعلية مصرح بفعلها ، فأما قوله : - [صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ فضرورة . وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة . ٤_ كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بـ(إن) وأخواتها . ٥_ كافة عن عمل الجر ، وتتصل بـ(رُبُّ) وبالكاف كقولهم: كن كما أنت، وبالباء كقوله: - [فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جَوَاباً] لَبَمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ وبـ(من) كقوله: - وَإِنَّا لَمَّا نَضْرِ بُ الكَبْشَ ضَرْبَةً [عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَم] على خلاف فيها عدا (رُبَّ) وتتصل أيضاً بكلمة (بين) ، كقوله : - بَيْنَهَا نحْنُ بالأَرَاكِ مَعاً [إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهُ] وقيل (ما) زائدة و(بين) مضافة إلى الجملة وقيل زائدة و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أي : بين أوقات نحن بالأراك ، والأقوال الثلاثة تجرى في (بين) مع الألف

كقوله: - فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا [إِذَا نحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصُفُ] وتتصل أيضاً براحيث) و(إذ) ويضمنان حينئذٍ معنى (إن) الشرطية فيجزمان فعلين. _ حرف معوض به عن (كان) مثل: أما أنت منطلقاً انطلقت. والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً . ٦ _ حرف معوض به عن فعل الشرط كقولم: افعل هذا أما لا، والتقدير: أن لا تفعل غيره. ٧ _ زائدة بعد الرافع كقولك: شتان ما زيد وعمرو، وبعد الناصب الرافع نحو: ليتها زيداً قائم، وبعد الجازم، كقوله: {وإما ينزغنَكَ من الشيطان نزغٌ } وبعد الخافض، نحو: { فبها رحمة من الله لنت لهم}، وبين كقوله: {وإما ينزغنَكَ من الشيطان نزغٌ } ، وبعد أداة الشرط مثل: { حتى إذا ما جاؤها }، وبين المتبوع وتابعه نحو: {مثلاً ما بعوضةً} و(بعوضة) بدل، وقيل اسم نكرة صفة لـ (مثلاً)، أو المتبوع وتابعه نحو: {مثلاً ما بعوضةً} و(بعوضة) بدل، وقيل اسم نكرة صفة لـ (مثلاً)، أو للاثة أوجه: أحدها: الزيادة، إما لمجرد تقوية الكلام فقليل بمعنى العدم، وأما لإفادة التقليل بفتليل بمعناه الحقيقي. الثاني: النفي، و(قليلاً) نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف أي إياناً قليلاً أو زمناً قليلاً، ويضعف هذا الوجه أن (ما) النافية لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيا قبلها لكن يسهله تقدير (قليلاً) نعتاً لظرف لأنهم يتوسعون في الظروف. الثالث: أن تكون والتقدير لعنهم الله فأخروا قليلاً إيانهم.

(مِنْ) :

لها خمسة عشر معنى: ١_ ابتداء الغاية ، وهو الغالب ، نحو: {من المسجد الحرام} ٢_ التبعيض ، {منهم من كلَّم الله} . ٣_ بيان الجنس ، وتقع كثيراً بعد (ما) و(مهما) ، {ما يفتح الله للناس من رحمة } . ٤_ التعليل ، { مما خطيئاتهم } . ٥_ البدل ، { أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة } . ٢_ مرادفة (عن) ، { فويلٌ للقاسية قلوبهم من ذكر الله } . ٧_ مرادفة الباء ، { ينظرون من طرف خفي } ، والظاهر أنها هنا للابتداء . ٨_ مرادفة (في) ، { للصلاة من يوم الجمعة } . ٩_ موافقة (عند) . ١٠_ مرادفة (ربها) وذلك إذا اتصلت بـ (ما) كقوله : وَإِنَّا لمَّا نَضْر بُ الكَبْشَ [ضَرْبَةً

عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ] والظاهر أنها ابتدائية و(ما) مصدرية . ١١_ مرادفة (على) ، { ونصرناه من القوم } . ١٢_ الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين ، كقوله تعالى : { والله يعلم المفسد من المصلح } ١٣٠ _ الغاية . ١٤_ التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو : إما جاءنا من بشير } . ١٥ _ توكيد العموم ، وهي الزائدة في نحو : ما جاءني من دَيَّارٍ . وشرطُ لزيادتها تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ(هل) وتنكير مجرورها وكونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً ، ولم يشترط الكوفيون تقدم نفي أو نهي أو استفهام ، ولم يشترط آخرون تنكير مجرورها ولا كونه فاعلاً أو مبتدأً .

(مَنْ) :

على خمسة أوجه ؛ شرطية واستفهامية ، وإذا قلت : من ذا لقيت ، فـ(مَنْ) مبتدأ ، و(ذا) موصول خبره ، ويجوز كونها زائدة على رأي الكوفيين المجوزين لزيادة الأسهاء ، وموصولة ونكرة موصوفة كمررت بمن معجب لك .

(مَهْمَا) :

اسم شرط، ولها ثلاثة معانٍ: الأول: أن تكون لما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط. الثاني: الزمان والشرط فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك. الثالث: الاستفهام ذكره جماعة.

(مَعَ):

اسم وتستعمل مضافة ، فتكون ظرفاً ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ : أحدها : موضع الاجتماع ، نحو : أنا معك . الثاني : زمانه ، نحو : حئتُ مع العصر . الثالث : بمعنى (عند) وحكى سيبويه": ذهبت من معه ، أي من عنده . وتستعمل غير مضافة فتنون حالاً ، وقد تكون ظرفاً ، وتستعمل للجاعة كما تستعمل للاثنين .

(مَتَى) :

تكون اسم استفهام واسم شرط وبمعنى : وسط ، وحرفاً بمعنى (من) أو (في) .

(مَذُّ ، ومنذُ) :

لها ثلاث حالات: الأولى: أن يليها اسم مجرور فها حرفا جر، وقيل: اسمان مضافان، وعلى الأول فها بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى (في) إن كان حاضراً وبمعنى (من) و(إلى) جميعاً إن كان معدوداً، نحو: ما رأيته مذيوم الخميس أو يومِنا، أو منذُ ثلاثةِ أيام. الحالة الثانية: أن يليها اسم مرفوع فقيل هما مبتدأ، وما بعدهما خبر، وقيل ظرفان مخبر بها على ما بعدهما، وقيل ظرفا مضافان لجملة حذف فعلها. الحالة الثالثة: أن يليها جملة اسمية أو فعلية فالمشهور أنها ظرفان مضافان إما إلى الجملة أو إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر.

حرف النون

النون المفردة:

أربعة أوجه: [الأول]: نون التوكيد؛ خفيفة وثقيلة ، ويؤكد بها الفعل ، فيدخلان على الأمر مطلقاً ، ولا يؤكد بها الماضي مطلقاً إلا شذوذاً ، وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً وقريباً منه ، وجوازاً كثيراً وجوازاً قليلاً . الثاني : التنوين ، وهو نون زائدةٌ ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد ، وأقسامه خمسة ، وزاده بعضهم إلى عشرة أقسام . الثالث : نون الإناث ، مثل : يضربن . الرابع : نون الوقاية وتسمى نون العهاد ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنصوبة في الفعل متصرفاً أم جامداً ، واسم الفعل ، مثل : دَرَاكِني ، وبعض الحروف . (نَعَمْ) :

حرف تصديق ووعد وإعلام ، فالأول بعد الخبر ، كقام زيدٌ ، والثاني : بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما ، والثالث بعد الاستفهام ، نحو: هل جاء زيد؟ .

قيل: وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً ، نحو: "نعم هذه أطلالهم"، والحق أنها في هذا حرف إعلام وأنها جواب لسؤال مقدر. واعلم أنه إذا قيل: قام زيدٌ، فتصديقه: نعم، وتكذيبه: لا ، ويمتنع دخول (بلي) لعدم النفي، وإذا قيل: ماقام زيدٌ، فتصديقه: نعم، وتكذيبه: بلي،

ويمتنع دخول (لا) لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي . والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي ، وأن (لا) لا تأتى إلا بعد إيجاب ، وأن (نعم) تأتي بعدهما .

حرف الهاء

الهاء المفردة:

على خسة أوجه: الأول: ضمير الغائب. الثاني: حرفٌ للغيبة، مثل: إياه. الثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركةٍ أو حرف، مثل: {ماهيه }. الرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله: - وَأَتَى صَوَاحِبُها فَقُلْنَ: هَذَا الذِي مَنَحَ المَودَّةَ غَيرَنَا وَجَفَانَا الخامس: هاء التأنيث، مثل: رحمة، والتحقيق أنها لا تعد، لأنها جزءَ كلمةٍ

(هَا):

على ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون اسم لفعل أمر هو (خُذْ) ، ويجوز مد ألفها واتصال الكاف بها ، مثل: "هاكم ، هاؤم" ويجوز حذف الكاف مع الهمزة ، فيقال: هاء ، هاء ، هاء ، هاؤم ، هاؤن ؛ للمفرد والمفردة والمثنى وجمع الذكور وجمع الإناث. الثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث. الثالث: أن تكون للتنبيه ، فتدخل على اسم الإشارة وعلى ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة ، مثل: {هاأنتم أولاء} ، وعلى نعت (أي) في النداء ، مثل: يا أيُّها الرجل ، ويجوز ضم الهاء اتباعاً لـ(أي) فتقول يا أيُّه الرجل ، وعلى اسم الله في القسم إذا حذف حرف القسم ، مثل: ها الله ، بقطع همزة الله ووصلها.

(هَلْ):

حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي ، فتفارق الهمزة في عشرة أمور : 1 - 1 أنها للتصديق . 7 - 1 للإيجاب ، فلا يجوز : هل لم يقم . 7 - 2 بعل المضارع للاستقبال . 2 - 2 - 7 - 1 لا تدخل على شرط ولا (إنَّ) ، ولا اسم بعده فعل في الاختيار . 2 - 4 - 1 أنها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد (أم) مثل : {فهل يهلك}"[7 - 1"، {أم هل تستوي} . 1 - 1 أنه يراد بالاستفهام بها النفي ، نحو : {هل على الرسل إلا البلاغ} ، ولا تجوز الهمزة ؛ أعلى الرسل إلا البلاغ . 1 - 1 تأتي بمعنى : {هل على الرسل إلا البلاغ . 1 - 1

(قد) ، { هل أتى على الإنسان حين من الدهر } ، وقيل لا تأتي بمعنى (قد) والاستفهام في مثل هذا للتقرير ، والله أعلم .

حرف الواو

الواو المفردة :

تأتي لأحد عشر معنى: الأول: العاطفة، وهي لمطلق الجمع. الثاني: الاستئنافية، ويرفع ما بعدها. الثالث: الحالية. الرابع: واو المعية، سواء على اسم، ك: سرتُ والنيل، أو على فعل مضارع معطوف على اسم صريح أو مؤول، مثل: - [وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ] وَتَقَرَّ عَيني [أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ] الخامس: واو القسم. السادس: واو (رب)، ولا تدخل إلا على منكر متعلقه متأخر. الثامن: الزائدة، كقوله: {وناديناه أن يا إبراهيم} التاسع: واو الثهانية، مثل: {وثامنهم كلبهم} العاشر: ضمير المذكر أو ما نزل منزلته، مثل: {يا أيها النمل ادخلوا } الحادي عشر: واو علامة الذكور، مثل: أكلوني البراغيث.

(وَا) :

على وجهين: الأول: أن تكون للندبة. الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى: (اعجب) ويقال: واها، ووي، وقد تلحق (وي) كاف الخطاب فيقال: ويك، وقال الكسائي: أصله ويلك فالكاف ضمير مجرور، وأما {وي كأنه} فقيل (وي) اسم فعل والكاف حرف خطاب و(أن) على إضهار اللام، وقيل: (وي) اسم فعل و(كأنَّ) للتحقيق، وقيل بتكلف أنَّ الكاف حرف جر للتعليل.

حرف الياء

(نا):

حرف نداء للبعيد ، وقد تكون للقريب ، ونصب المنادى بـ(أدعوا) محذوفاً وجوباً ، وقيل بها وإذا وليها ما ليس منادى مثل : {يا ليت قومي } ، فقيل المنادى محذوف ، وقيل هي للتنبيه ، وقيل إن وليها نداء أو أمر فللنداء وإلا فللتنبيه .

الباب الثاني

في تفسير الجملة وأحكامها

الجملة إما اسمية أو فعلية أو ظرفية ، فالأولى ما صدرت باسم ، والثانية ما صدرت بفعل ، والثالثة ما صدرت [بظرف] مثل: أعندك زيدٌ . إن جعل زيد فاعل (عند) .

وتنقسم إلى صغرى وكبرى ، فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو : زيدٌ قام أبوه ، أو أبوه قائم ، والصغرى ما سواها ، مثل : قام زيدٌ ، زيدٌ قائمٌ .

الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي التي لا تحل محل المفرد

الأولى: الجملة الابتدائية.

الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً أو تحسيناً، إما بين الفعل ومرفوعه أو مفعوله ، أو بين المبتدأ وخبره، أو بين الشرط وجوابه، أو الموصوف وصفته، أو الموصول وصلته، أو بين المتضايفين، أو الجار والمجرور، أو بين الفعل وسوف، أو قد والفعل، أو حرف نفي ومنفيه الثالثة: التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، كقوله تعالى: {إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب} فجملة: خلقه.. إلخ تفسير لمثل آدم، وقد تكون مقرونة بـ(أن) مثل: { أن اصنع الفلك } ، أو بـ(أي)، كقوله: - وَتَرْمِينَني بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ [وَتَقْلِينني لَكِلُونَ إِيَّاكِ لا أَقْلِي قال المؤلف: وقولي الفضلة احترازاً عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها محل.

الرابعة : المجاب بها القسم ، مثل : { والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين }

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية.

السادسة: الواقعة صلةً لاسم أو حرف.

السابعة: التابعة لما لا محل لها.

الجمل التي لها محل

الأولى: الواقعة خبراً. الثانية: الواقعة حالاً. الثالثة: الواقعة مفعولاً، وتقع مفعولاً في ثلاثة أبواب: الأول: المحكية بالقول أو مرادفه. الثاني: باب (ظن) حيث تقع مفعولاً ثانياً. الثالث: في باب التعليق، وليس خاصاً بباب (ظن) بل في كل فعل قلبي. الرابعة: الواقعة مجرورة بالإضافة، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماء.، وحيث، وآية، وذو، ولدن، وريث، وقول، وقائل. الخامسة: الواقعة جواباً لشرط جازم، إذا اقترنت بالفاء أو (إذا). السادسة: التابعة لمفرد نعتاً أو عطفاً أو بدلاً. السابعة: التابعة لجملة ذات محل وهذا الحصر لما له محل بسبع بناء على ما ذكروه، والحق أنها تسع بالثامنة: الجملة المستثاة، كقوله: { إلا من تولى وكفر }. التاسعة: الجملة المسند إليها، كقوله تعالى: { سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم } إذا أعرب (سواء) خبراً و(أأنذرتهم) مبتدأً، وقوطم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" إذا لم نقل إن الأصل: أن تسمع .

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

الجمل بعد المعارف المحضة أحوال ، وبعد النكرات المحضة صفات ، وبعد غير المحضة يجوز الوجهان ، فغير المحض من النكرات ما وصف ، كقوله تعالى: { وهذا ذكر مبارك أنزلناه } ، وغير المحض من المعارف اسم الجنس المحلى بـ (أل) كقوله تعالى: {كمثل الحمار يحمل أسفاراً} فيجوز في في (أنزلناه) وفي (يحمل) أن يكونا حالين وأن يكونا صفتين لأن المعروف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة .

الباب الثالث

في أحكام الظرف والجار والمجرور

لابد للجار والمجرور والظرف من متعلق إما بفعل أو بها يشبهه ، أو بها أول بها يشبه أو بها يشير إلى معناه ، فإن لم يوجود من هذه شيء وجب تقديره ، وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ على قولين مبناهما هل الفعل الناقص يدل على الحدث ؟ وهل يتعلقان بالجامد؟ وهل يتعلقان بأحرف المعاني فالمشهور المنع مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً ، وقيل إن ناب عن فعل محذوف جاز على طريق النيابة لا الأصالة وإلا فلا ، مثال ذلك : يالزيد ، فاللام متعلقة بـ(يا) وكذلك قوله تعالى: {ما أنت بنعمة ربك بمجنون} فإن (بمجنون) متعلق بـ(ما) والمشهور أنهم يقدرون فعلاً مطابقاً للنفي أي انتفى ذلك بنعمة ربك . ويستثنى من قولنا لابد للجار من متعلق أمور : الأول : الزائد ، مثل : { وكفى بالله شهيداً } .الثاني : (لعل) في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد حيث أن الزائد ، مثل : { وكفى بالله شهيداً } .الثالث : نحو : لو لاي على القول بأنها جارة لأن الضمير بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع : (رب) لأن محل ما بعدها بحسب العوامل . الخامس : أدوات الاستثناء كـ(خلا) إذا خفض بهن .

حكم المرفوع بعد الظرف والمجرور

لا يخلو من حالين ؛أحدهما: أن يتقدمها نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال ، مثل: مررت بزيدٍ عليه جبةٌ . ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: ترجيح كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف . الثاني: ترجيح كونه فاعلاً ، اختاره ابن مالك . الثالث: وجوب كونه فاعلاً ، ونقل عن الأكثر ، وإذا كان فاعلاً فهل عامله فعل محذوف أو نفس الظرف والمجرور؟ على قولين ؛ المختار الثاني . الحال الثانية : أن لا يتقدمها ما سبق من النفي وشبهه ، فالجمهور يوجبون الابتداء والكوفيون يجوزون الوجهين

الباب الرابع

في أحكام يكثر دورها

ما يعرف به المبتدأ من الخبر

الأول: ما يعرف به المبتدأ من الخبر، يجب الحكم بالابتدائية على المتقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: الأولى: إذا كانا معرفتين تساوت رتبتها أو اختلفت، وقيل يجوز تقدير الأول خبراً، وقيل المشتق خبر إن تقدم، والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف. الثانية: إذا كانا نكرتين يصلح كل منها للابتداء، مثل: أفضل منك، أفضل مني. الثالثة: إذا اختلفا تعريفاً وتنكيراً وكان الأول المعرفة، مثل: زيدٌ قائمٌ، وإن كان الأول النكرة فإن لم يكن له مسوغ فهو خبر اتفاقاً، مثل: خزٌ ثوبُك، وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وسيبويه يجعله المبتدأ مثل: كم مالك؟ ويتجه عندى جواز الوجهين.

[الثاني]: تقول: "أمكن المسافر السفر" بنصب المسافر لا غير ، لأنك تقول: أمكنني السفر ولا تقول: أمكنت السفر .

الفروق بين عطف البيان والبدل

[الثالث] ": الفروق بين عطف البيان والبدل ثهانية ، منها : الأول : أن عطف البيان لا يكون ضميراً ولا تابعاً للضمير . الثاني : أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل. الثالث والرابع : أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة . الخامس : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل . السادس : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، ولذا يمتنع البدل ويتعين البيان في نحو : يا زيد الحارث ، ويا سعيد كرز . السابع : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى .

خبر اسم الشرط إذا وقع مبتدأً

[الرابع]: خبر اسم الشرط إذا وقع مبتدأً فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح. الثاني: جواب الشرط. الثالث: مجموعها. [الخامس]: مسوغات الابتداء بالنكرة

ذكرَ أنها تنحصر في عشرة أشياء وعدَّها . [السادس] : العطف ثلاثة أقسام ؟ [الأول] : عطف على اللفظ وهو الأصل ، مثل : ليس زيدُ بقائم ولا قاعد. الثاني : عطف على المحل ، نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً – بالنصب – . الثالث : على التوهم ، نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ ، بجر (قاعد) على توهم دخول الباء في الخبر ، ولكل قسم من هذه الأقسام شروط ذكرها مفصلة . [السابع]: عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس فيه قولان . [الثامن]: عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة أقوال؛ الجواز والمنع ، والثالث ؛ الجواز بالواو فقط . [التاسع] : المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة وعدّها.

ضمير الفصل

يشترط لهذا الضمير ستة شروط ؛ الأول: أن يكون ما قبله مبتداً ولو منسوخاً. الثاني: أن يكون معرفة ، وقيل يجوز "ما ظننت أحداً هو القائم". الثالث: أن يكون ما بعده خبراً ولو منسوخاً . الرابع: أن يكون معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل) ، كقوله: { إن ترنِ أنا أقلَ منك مالاً} الخامس: أن يكون بصيغة المرفوع ، فيمتنع "زيدٌ إياه الفاضل". السادس: أن يطابق ما قبله ، فيمتنع "كنت هو الفاضل". وله ثلاث فوائد: الأولى : بيان أن ما بعده خبر لا تابع. الثانية: التوكيد . الثالثة : الاختصاص ، أي الحصر . وأما محله من الإعراب ، فزعم البصريون أنه لا على له وهو حرف عند أكثرهم ، وقال الكوفيون : له محل ما بعده ، وقيل محله ما قبله فمثل : {كانوا هم الغالبين } محله النصب عند الكوفيين والرفع على القول الثاني . وابط الجملة عشرة ، وذكرها (')

' – روابط الجملة بها هي خبر عنه وهي عشرة: ' – أحدها الضمير وهو الأصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو (إن هذان لساحران) ' – الثاني الإشارة نحو (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار) ' – الثالث إعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو (الحاقة ما الحاقة) ' – والرابع إعادته بمعناه

الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر ، وذكرها (١)

زيد نعم الرجل ٦ - والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو (ألم تر أن الله أنزل من السهاء ماء فتصبح الأرض مخضرة) ٧ - والسابع العطف

بالواو أجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها

 Λ – والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخير نحو زيد يقوم عمرو إن قام Λ والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى) الأصل مأواه Λ – والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله

المرفوع المرفوع المرفوع المرابط وهي أحد عشر: أحدها الجملة المخبر بها الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها إلا الضمير إما مذكورا نحو (حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه) أو مقدرا إما مرفوع الكقوله – (إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عارا عليك ورب قتل عار) أي هو عار أو منصوبا كقوله – (... وما شيء حميت بمستباح) أي حميته أو مجرورا نحو (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون) الثالث الجملة الموصول بها الأسهاء ولا يربطها غالبا إلا الضمير إما مذكورا نحو (الذين يؤمنون) وإما مقدرا نحو (أيهم أشد) .. والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير الرابع الواقعة حالا ورابطها إما الواو والضمير نحو (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) أو الواو فقط نحو (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) ونحن جاء زيد والشمس طالعة أو الضمير فقط نحو (ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة)

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ، وذكرها (")، ومن ذلك أنه يكتسب البناء في ثلاثة

عمرا أخاه إذا قدرت الأخ بيانا فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم عن الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو

السادس والسابع بدلا البعض والاشتهال ولا يربطها إلا الضمير ملفوظا نحو (ثم عموا وصموا كثير منهم) . . أو مقدرا نحو (من استطاع) أي منهم

تنبيه إنها لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى كها أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه أو وجها منه أو مقدرا نحو زيد حسن وجها أي منه التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما مذكورا نحو (فمن يكفر بعد منكم فإني أعذ به) أو مقدرا أو منوبا عنه نحو (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) أي منه أو الأصل في حجه العاشر العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهها إما بعاطف كها في قاما وقعد أخواك أو عمل أولهما في ثانيهما نحو (وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا) .. أو كون ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو (تعالوا يستغفر لكم رسول الله) .. أو جوابية السؤال نحو (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد الحادي عشر ألفاظ التوكيد الأول وإنها يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم

" - الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة وهي أحد عشر أحدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد

أبواب ؛ الأول: أن يكون المضاف مبهاً كغير ومثل ودون وبين ، كقوله تعالى: {لقد تقطع بينكم } بناءً على أن (بين) فاعل مبني على الفتح . الباب الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهاً والمضاف إليه (إذْ) ، كقوله : {ومن خزي يومئذٍ } قرئ بفتح (يوم) وكسرها . الثالث: أن يكون المضاف زماناً مبهاً والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصلياً أو عارضاً كقوله : عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبِ عَلَى الصَّبَا [وَقُلْتُ : أَلَا أَصْحُ وَالشَّيبُ وَازِعُ؟]وقوله : - [لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبي تَحَلُّماً] عَلَى حِينَ

الثالث التخفيف ك ضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر إذا أردت الحال أو الاستقبال .. الرابع إزالة القبح أو التجوز ك مررت بالرجل الحسن الوجه فإن الوجه إن رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله – (إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا) السادس تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض أصابعه السابع الظرفية نحو (تؤتي أكلها كل حين)

الثامن المصدرية نحو (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام التاسع وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة أي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام أيهم أكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام أيهم أنت أفضل ووجب الرفع في نحو علمت أبو من زيد وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء والعاشر الأعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والأكثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها أن يكون المضاف مبها كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بأمور منها قوله تعالى (وحيل بينهم وبين ما يشتهون) الباب الثاني أن يكون المضاف زمانا مبها والمضاف إليه إذ نحو (ومن خزي يومئذ) و (من عذاب يومئذ) يقرأان بجر يوم وفتحه الثالث أن يكون زمانا مبها والمضاف إليه الصبا ... وقلت ألما أصح والشيب وازع)

يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ فإن كان المضاف فعلاً معرباً أو جملة اسمية فأوجب البصريون الإعراب والصحيح جواز البناء .

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا هي عشرون: الأول: أن يكون على (فَعُلَ) لأنه لأفعال السجايا وما أشبهها ، ولذلك يحول المتعدي قاصراً إذا حول للمبالغة والتعجب نحو: ضَرُب الرجل وفَهُم بمعنى: ما أضربه وما أفهمه. الثاني والثالث: أن يكون على (فَعِل) ووصفها على (فعيل) مثل: ذلَّ وقوي الرابع: (أفْعَل) بمعنى صار كذا ، مثل: أحصد الزرع أي صار حصاداً . الخامس والسابع والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر: على وزن (افعللً) كاقشعر ، أو (افوعلً) كاكُوهَد الفرخ ، أو (افعنلل) أصلي اللامين كاحرنجم أو زائد أحدهما كاقعنسس ، أو (افعنلي) كاحربني ، أو (استفعل) دالاً على التحول كاستحجر الطين ، أو (انفعل) كانطلق . الثاني عشر: أن يطاوع المتعدي لواحد مثل: ضاعفت الحسنات فتضاعفت . الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه،مثل: تدحرج . الرابع عشر: أن يضمن فعل قاصر نحو: {ولا تعد عيناك عنهم}. الخامس عشر إلى العشرين: أن يدل على سجيةٍ كلوَمَ ، أو عرَض كفَرِحَ ، أو نظافة كطهُرَ ، أو دنس كنجِسَ ، أو لون كابيَضَ ، أو حليةٍ سجيةٍ كلوَمَ ، أو عرَض كفَرِحَ ، أو نظافة كطهُرَ ، أو دنس كنجِسَ ، أو لون كابيَضَ ، أو حليةٍ

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر هي سبعة أو ثمانية وعدها.

[الباب الخامس]

ذكر جهاتٍ يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها ، ومنها : الجهة الخامسة : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة ، وذكر لذلك أمثلةً مرتبةً على الأبواب .

(كافة) :ملتزم فيها شيئان ؛أولاً : استعماله لمن يعقل . والثاني : نصبه على الحال .

اشترط النحويون في بعض الجمل أن تكون خبرية وفي بعضها أن تكون إنشائية ، فمن الأول ؛ الصلة والصفة والحال وخبر (كان) وخبر (إنَّ) وخبر ضمير الشأن ، قيل وخبر المبتدأ وجواب القسم غير الاستعطافي ، أما الاستعطافي فيكون إنشاءً كقوله : - بعَيشِكِ يَا سَلْمَى ارْحَبى ذَا

صَبَابَةٍ [أَبَى غَيرَ مَا يُرْضِيكِ فِي السِّرِّ وَالجهْر]

شروط الحذف

شروط الحذف ثمانية : الأول : وجود دليل إن كان المحذوف عمدة ، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر . الثاني : ألا يكون ما يحذف كالجزء ، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا ما يشبهه . الثالث : أن لا يكون مؤكداً ، فلا يجذف العائد في نحو قولك : الذي رأيته نفسَه زيد . الرابع : أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله . الخامس : أن لا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها . السادس : أن لا يكون عوضاً عن الشيء فلا تحذف (ما) في أما أنت منطلقاً ولا التاء من نحو: (عِدَةٌ وزنَةٌ). السابع: أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، فلا يحذف المفعول - وهو الهاء - من ضربني وضربته زيد ، لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول الثامن : أن لا يؤدى حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى ، فلا يحذف الضمير في : زيد ضربته ، لأنه يؤدى إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى المحذوف المقدر ينبغي تقليله ما أمكن ، ولذلك كان تقدير الأخفش في قولهم : "ضربي زيداً قائماً " : ضربي زيداً ضربه قائماً أولى من تقدير باقى البصريين : حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً ، لأنه لم يقدر إلا اثنين وهم قدروا خمسة . إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف المبتدأ أو الخبر ، فقيل يكون المبتدأ وقيل يكون الخبر ، مثاله : { فصبر جميل} هل يقدر فصبري صبر جميل أو يقدر فصبر جميل أمثل من ضده . أذا دار الأمر بين كون المحذوف أو لا أو ثانياً ؛ فكونه ثانياً أولى ، مثاله : نون الوقاية في قوله : { أتحاجوني } بتخفيف النون ، ومثل : مَقُول ومَبيع المحذوف منها واو مفعول ، ومثل : إقامة المحذوف منها ألف إفعال ، ومثل : زيد وعمرو قائم ، فقائمٌ خبر للأول ، وقيل للثاني ، وقيل لهما ، ومثل ذلك ما لم يوجد مانع من صحة الحذف من الأول أو الثاني فيمتنع. وقد استطرد المؤلف رحمه الله لما يحذف من الجمل أو الكلمات في مواضع كثيرة ، ثم قال : الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو شرطاً بدون جزاء ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، ونحو ذلك ، وأما غير ذلك مثل المحذوف في قوله تعالى : { سرابيل تقيكم الحر} أي والبرد فهذا للمفسر لا للنحوي وبحثه في علم النحو فضول .

الباب السادس

في أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

قال المؤلف : وهي كثيرة يحضرني منها عشرون موضعاً وذكرها ، ونحن نذكر منها ما يلي : ١_ قولهم في (إذا) غير الفجائية: إنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيها معنى الشرط غالباً ، وأحسن من ذلك أن يقال: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغر ذلك. ٢_ قولهم : " ائتنى أكرمْك " إن الفعل مجزوم بجواب الأمر والصواب أنه جواب شرط مقدر . ٣_ قولهم : المجازى التأنيث يجوز معه التذكير والتأنيث ، والصواب أن يقال : المسند إلى المؤنث المجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث إذا كان فعلاً أو شبهه والفاعل ظاهرا ، ولذا لا يجوز : هذا الشمس ، ولا هو الشمس ، بخلاف طلع الشمس . ٤_ قولهم : النكرة إذا أعيدت نكرةً كانت غير الأولى، وإن أعيدت معرفة أو كانت معرفةً فأعيدت معرفةً أو نكرة فالثانية هي الأولى ، ويشكل على هذه القواعد الأربع قوله تعالى: {الله الذي خلقكم من ضعف} إلخ ، فإن (قوة) أعيدت نكرة ، والثانية هي الأولى ، وقوله تعالى : {أن يصلحا بينها صلحاً والصلح خير} فإن الثاني أعم من الأول ، وقوله: {هل جزاء الإحسان إلا الإحسان} فإن الثاني الجزاء والأول العمل ، وقوله : {يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً} فالثاني غير الأول ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن ما خرج عن القاعدة فلقرينة أخرجته . ٥ _ قولهم في : {خلق الله السهاوات} أنه مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق يوضحه أن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعل فيه هو إيجاده ، ومثل ذلك : كتبت كتاباً ، وعملت صالحاً ، بخلاف بعت كتاباً . ٦_ قولهم في : (كاد) : إن إثباتها نفي ونفيها إثبات وهو خطأ والصواب أنها كغيرها إثباتها إثبات ونفيها نفي ، وبيان ذلك أن معناها المقاربة ، فمعنى : كاد يفعل قارب الفعل ، ولم يكد يفعل لم يقارب الفعل ، فإذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً ذلك الفعل ، أما في حال الإثبات فإذا قلت : كاد يفعل ، فمعناه قارب الفعل ولم يفعل ، ولا يرد على ذلك قوله تعالى : {وما كادوا يفعلون} مع أنهم فعلوا وذبحوها لأن نفي ذلك في أول الأمر ما قاربوا الفعل ولكنهم بعد فعلوا . إذا قلت : مررت برجل أبيض الوجه لا أهراه ، فإن فتحت الراء فمحل الهاء النصب على التشبيه بالمفعول به ، وإن كسرت الراء فمحل الهاء وزيداً ، في مفعول مقدم لفعل محذوف تقديره : ما أنت ، فهو مبتدأ وخبر ، وإذا قيل : ما أنت وزيداً ، فيا مفعول مقدم لفعل محذوف تقديره : ما تصنع أنت ، وأن فاعل تصنع برز لما حذف الفعل والواو للمعية وزيداً مفعول معه .

الباب الثامن

في ذكر أمور كلية

القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه كقوله تعالى: {ولم يعْي بخلقهن بقادر } دخلت الباء في خبر (إنَّ) لأن هذه الجملة بمعنى: أوليس الله بقادر ، وكقولهم: "علمت زيدٌ من هو" برفع زيد جوازاً لأنه نفس (من) المعنى ، وكقولهم: "إن أحداً لا يقول ذلك "حيث استعملوا (أحداً) في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول . القاعدة الثانية: قد يعطى الشيء حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم: "هذا جُحُرُ ضبِّ خربٍ "بالجر ، والأكثر الرفع ، وكقولهم : "أخَذَه ما قدُم وما حدُث" بضم دال حدث . ورجسٌ نِجْسٌ ، والأصل: نَجِس ، وكقولهم: "أخَذَه ما قدُم وما حدُث" بضم دال حدث . القاعدة الثالثة: قد يشرب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه ويسمى ذلك تضميناً ، وفائدته أن تؤدى كلمة واحدة مؤدى كلمتين كقوله تعالى: { يشرب بها عباد الله } أي يروى بها . القاعدة الرابعة : التغليب يغلبون الشيء مع غيره عليه كقولهم : الأبوين وقولهم : الخافقين المشرق والمغرب ، أي المخفوق فيه . القاعدة الخامسة : يعبر بالفعل عن وقوعه وهو الأصل ، وعن مشارفته ، كقوله تعالى: { فبلغنَ أجلهنَّ } وعن إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة وعن مشارفته ، كقوله تعالى: { فبلغنَ أجلهنً } وعن إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة

الشرط، كقوله: {فإذا قرأت القرآن}وقوله: { وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا } أي أردنا إهلاكها. القاعدة السادسة: يعبر عن الماضي والآتي كها يعبر عن الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن ، كقوله تعالى : { وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة } لأن لام الابتداء للحال . القاعدة السابعة: قد يكون اللفظ على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر، قالوا عسى زيد أن يقوم، أي قياماً أي قائماً وقيل على حذف مضاف أي عسى أمر زيد قياماً أو عسى زيد صاحب قيام . القاعدة الثامنة: قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، كقولهم: رب رجل وأخيه . فعملت (رب) في (أخيه) وهو معرفة ولو باشرها لم تعمل فيه . القاعدة التاسعة : يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما ، فأجازوا الفصل بها بين الفعل الناقص ومعموله بين فعل التعجب والمتعجب منه وبين الحرف الناسخ ومنسوخة وبين الاستفهام والقول الجاري مجري الظن وبين حرف الجر ومجروره وبين المضاف والمضاف إليه وبين (إذن) و(لن) ومنصوبها وقدموهما خبرين على الاسم في باب (إنَّ) ومعمولين للخبر في باب (ما) ومعولين لصلة (أل) وعلى الفعل المنفى بـ(ما) وعلى (إن) معمولين لخبرها وعلى العامل المعنوى . القاعدة العاشرة : من فنون كلامهم القلب ، وأكثر ما يقع في الشعر ، كقوله : - وَمَهْمَهِ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤَهُ كَأَنَّ لَونَ أَرْضِهِ سَهَاؤَهُ أَى كَأَن لُونَ سَهَائِه لُونَ أَرضِه ، ومنه في غير الشعر : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والأصل : أدخلت رأسي في القلنسوة . القاعدة الحادية عشرة : من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، ولذلك أمثلة منها: إعطاء كلمة (غير) حكم (إلا) في الاستثناء ، وإعطاء حكم (إلا) حكم (غير) ، ومنها إعطاء (أن) حكم (ما) المصدرية في الإهمال وبالعكس ، ومُثُل له بقوله: "كما تكونوا يولى عليكم " ذكره ابن الحاجب، والمعروف: "كما تكونون"، ومنها: إعطاء (إن) حكم (لو) في الإهمال وبالعكس ، ومنها : إعطاء (إذا) حكم (متي) في الجزم بها وبالعكس ، ومنها: إعطاء (لم) حكم (لن) في النصب بها وبالعكس كقوله: لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقة ومنها إعمال (ما) النافية عمل (ليس) وإهمال (ليس) عند انتقاض النفي ، ومنها إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل كقوله: * يا أبتا علك أو عساكا

* وإعطاء (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـ(أن) كقوله: " فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض"، ومنها إعطاء الفاعل إعراب المفعول وبالعكس عند أمن اللبس، كقولهم: "خرق الثوبُ المسهارَ" وسمع نصبهما كقوله: - قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا [الأَفْعُوانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَ إِوَذَاتَ قَرْنَينِ ضَمُوراً ضِرْزِمَا] في رواية من نصب الحياتِ ، وسمع رفعها كقوله : -[إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَشُومُ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ وبهذا تم ما أردنا نقله مختصراً من مغني اللبيب في يوم الخميس الموافق ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ هـ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى وسلم الله على نبينا محمد وآله وصحبه

	فهرس المختصر اعده جمال شاهين
٣	الباب الأول
٣	في تفسير المفردات وذكر أحكامها
٣	[حرف الألف]
٣	(1)
٣	فصل
٤	(أجل):
٤	(إذن) :
٤	(إِنْ):
0	(أَنْ) :
	(إِنَّ) :
	(أنَّ):
	:(أم):
	(أل) :
٧	(أَمَّا) :
	(أو) :
٩	: (^½)
	. : (إِلاًّ) :
	·: (Î\$Î)
	(إلى) :
	ر اِذْ) :
	١ [إذا] :
١	حرف الباء
١	الباء المفردة :
	(بل) :
	(ُ بَلَى) :
	ِ [حرف الثاء]
	ر (ثُمُّ):
	حرف الجيم ٣
	حرف الحاء المهملة

١٤	(حاشا) :
1 £	(حَتَّى):
10	(حيث) :
١٦	حرف الخاء
١٦	(خلا):
	حرف الراء
۲۱	(رُبُّ):
	حرف السين
	السين المفردة:
١٧	(سَوْفَ) :
	(سيًّ) :
	(سواء) :
	حرف العين المهملة
	(عَلَى) :
	ِ عَنْ) :
	رُ عَوْضُ) :
	(عَسَى):
	(عَلِ) :
	(عند) :
	حرف الغين المعجمة
	(غَير):
	حُرف الفاء
	الفاء المفردة :
77	حرف القاف
77	(قُدْ) :
	(قَط) :
	حرف الكاف
	الكاف المفردة :
	(کي):
	(كَمْ) :
	(كأيّ)
	······································

(注):
(كُلاً) :
(كَأَنَّ) :
(کُلّ) :
(كَيْفَ):
حرف اللام
اللام المفردة :
۲۹
(لاث) :
(لَوْ) :
(ُلُولاً):
(لُومًا) : بمنزلة (لولا)
(لَمْ) :
(لَمْأً):
(ُ لَكُ):
(لَعَلُّ) :
(ُ لَكِنَّ) :
(ُلَكِنْ) :
(ُ لَيْسَ) :
حرف الميم
(مَا):
(مِنْ) :
(مَنْ) :
٣٦: (مَهُمَا)
٣٦
(مَتَى) :
(مذُّ ، ومنذُ) :
حرف النون
النون المفردة:
(نَعَمْ) :
حرف الهاء

اء المفردة :	الها
٣٨ <u></u> :(^{ال}	(هٔ
٣٨ :::	(هَ
ف الواو	حر
او المفردة :	
٣٩: (ا	
ف الياء	
۳۹: (۱	
ب الثاني	الباد
تفسير الجملة وأحكامها	
مل التي لا محل لها من الإعراب، وهي التي لا تحل محل المفرد	الج
مل التي لها محل	الج
م الجمل بعد المعارف وبعد النكرات	حک
ب الثالث.	البا
أحكام الظرف والجار والمجرور	في
م المرفوع بعد الظرف والمجرور	حک
ب الرابع	البا
أحكام يكثر دور ها	في
يعرف به المبتدأ من الخبر	ماب
ل اسم الشرط إذا وقع مبتداً	خبر
مير الفصل	ضد
ابط الجملة عشرة ، وذكرها	رو
ثبياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر ، وذكرها ٥٥	الأن
ور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ، وذكرها	الأه
باب الخامس [ساخا] [
وط الحذف	شر
ب السادس	البا
أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها	في
ب الثامن	الباه
ذكر أمور كلية	في

